العولمة وإشكالية النزاعات الداخلية

م.م.عمر جمعة عمران
كلية العلوم السياسية
جامعة بغداد

المقدمة

شكلت النزاعات والصراعات والاضطرابات الداخلية للدول ، منذ أواخر الثمانينيات ، إحدى التهديدات الخطيرة للمجتمع الدولي في حفظ الأمن والسلم الدوليين ، إذ بلغت حدة الصراعات والنزاعات درجة خطيرة من حيث الأثار والنتائج اذ أثرت تلك النزاعات والصراعات في كافة المجالات للدول التي دارت بها ، بل حتى تعدت إقليميا ودوليا وامتدت من افريقيا واسيا وحتى أوربا .

وقد شهدت تلك النزاعات والصراعات التي لها جذورها التاريخية ومحدداتها السياسية والاقتصادية والجغرافية والثقافية ، نموا بشكل يثير الإنتباه مع انتهاء الحرب الباردة وبدء التحول الديمقراطي من الناحية السياسية، والتوجه نحو آليات السوق من الناحية الاقتصادية، وكذلك تواكبت مع التحديات التي فرضتها قوى العولمة على الدول ، بما يؤهلها للتكيف والاستجابة مع المتغيرات والمسارات العالمية الجديدة ، التي توحي به او تفرضه سياسات العولمة في نهجها.

وقد وصفت العولمة في احد جوانبها وبنظر معارضيها بأنها قد أسهمت في إضعاف اللحمة والروح الوطنية في جميع بلدان العالم مما تسبب في حدوث فوضى وتشوهات بشعة للبنية الاجتماعية للدول التي استجابت لهذا النمط التحديثي مما تسببت في حدوث هذا الزخم الواسع من المنازعات ، في حين يرى مناصروها بأنها هي نفسها التي تفتح الباب أمام نشوء مجتمع عالمي يحمل في صلبه بذور تنظيم جمعي يتجاوز الاختلافات الوطنية والاثنية ويشكل مصدرا عميقا لتضامنات إنسانية عبر الحدود .

ومن هنا جاء دراستنا لبحث اثر توجهات العولمة ولاسيما الجانب السياسي على تلك النزاعات وفيما اذ عملت قوى العولمة على الحد من تلك الظاهرة أم ازدادت بفعل سلوكها ونهجها ؟

ولهذا وضعت هيكلية البحث لتشمل ثلاثة مباحث ، تناول المبحث الأول محورين ، **الأول** ، انصرف لتحديد مفهوم النزاعات وأنواعها ودوافعها .

والثاني ، ذهب لتحديد ماهية العولمة وسلوكها . أما المبحث الثاني فقد تناول الاتجاهات الحديثة للنزاعات الداخلية وفي ثلاث محاور: الأول ، تناول مسألة التمسك بالنزعة السياسية والثاني ، تناول مسألة التعويل على تدويل النزاعات الداخلية ، والثالث، بحث مسألة استخدام العنف لتحقيق الأهداف السياسية ، أما المبحث الأخير فقد بحث في آليات العولمة المساهمة في تطور النزاعات الداخلية وفي ثلاث محاور

كذلك : الأول ، تناول مسألة تدويل السيادة ، والثاني ، بحث في التدخل الدولي ، والثالث ،بحث في نمط التحول الديمقراطي . وأخيرا جاءت الخاتمة ناهية للبحث .

المبحث الأول : إطار مفاهيمي

أولا . مفهوم النزاعات وأنواعها ودوافعها

ينظر إلى النزاعات على أنها ظاهرة إنسانية تنشأ عن تعارض المصالح أو رغبة طرفين أو أكثر في القيام بأعمال متعارضة فيما بينها، وهذا هو المفهوم البسيط للنزاع الذي لا يتم حله إلا من خلال مجموعة متناسقة من التدابير والقواعد ، مع تميز كل مستوى ببعض الخصائص المميِزة المقترنة بالمجال وحدود وطبيعة تفاعلاته وأطرافه. وترى اغلب الدراسات بان النزاعات من حيث أنواعها تقسم إلى نوعين :

أ . النزاعات المسلحة الدولية : وهي حروب تشترك فيها دولتان أو أكثر، بصرف النظر عما إذا كان قد جرى إعلان بالحرب أو إذا كانت الأطراف تعترف بوجود حالة حرب.

ب . النزاعات المسلحة غير الدولية : وهي ما يدور من قتال سواء كان بين قوات حكومية من جهة وقوات متمردة ، أو مجموعات مسلحة تقاتل فيما بينها ولصالحها الخاص من جهة أخرى. وينظر إلى النزاع المسلح غير الدولي على أنه : استخدام القوة المسلحة الذي يتجاوز حد الاضطرابات وأعمال الشغب والفوضى، بين جماعات مسلحة منظمة ، وتقع جغرافياً داخل الحدود المعروفة لدولة ما [1] . والنزاعات المسلحة أو الحروب ، هي جزء من مفهوم أوسع يعرفه النظام القانوني الدولي العام بـ الظروف الاستثنائية ، إذ ينظر القانون الدولي إلى هذا المفهوم بأنه أزمة أو موقف استثنائي واقع أو وشيك الوقوع ويؤثر على شعب دولة أو من شأنه أن يشكل تهديدا لحياة المجتمع.

ان مفهوم النزاع هو من المفاهيم التي تنوعت حولها التعاريف والطروحات النظرية ، وهو من المفاهيم التي كثر حولها الجدل في الأدبيات الغربية ، لاسيماً المتعلقة منها بموضوع النزاعات أو الصراعات الأهلية ، حيث يشير الباحث الأمريكي (دينس ساندول Dennis Sandol) " بأن عملية الصراع هي ظاهرة دينامية، وهي وضع يحاول فيه طرفان على الأقل وممثلوهما تحقيق أهداف غير متفق عليها ضمن إطار مفاهيمهم ومعتقداتهم من خلال إضعاف - بشكل مباشر أو غير مباشر - قدرات الآخر على تحقيق أهدافه ". أما الباحث السويدي (بيتر فالنستاين) فيشير إلى أن الصراع "هو وضع اجتماعي يحاول فيه طرفان على الأقل وفي الوقت نفسه، الحصول على نفس الموارد المادية أو غير المادية، وتكون هذه الموارد غير كافية لإرضاء هذه الأطراف بشكل متزامن" [2] . كما أن النزاع في معناه الضيق يشير إلى المنافسة التي تقوم بين عدة جماعات أو دول تعتبر كل منها أن أهدافها متناقضة مع الأخرى والهدف من النزاع هو تحييد فئة أو تفوق فئة على أخرى ، وغالبا ما يتقدم احد أطراف النزاع بادعاء خاص يقوم على أساس خرق القانون في الوقت الذي يرفض الطرف الأخر

هذا الادعاء [٣] . وبالرغم من أن للنزاعات تواجد في كافة أشكال السلوك الاجتماعي ، إلا ان أشكال هذه النزاعات تختلف وفقا لمحصلة اعتقادات وتصورات ورغبات القوى المشاركة في أدواره ، فلكل نزاع أرضية يقوم عليها ، كما أنه دائماً ما يأتي ممتزجاً بالكثير من التبريرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فهناك سبب أصيل لأي صراع كما أن هناك دائما تبرير مباشر لوجوده . وتجري النزاعات والصراعات عادة بدافع مجموعة من الرغبات والحاجات الخاصة، فعندما تشعر الأطراف المتفاعلة أن هناك ثمة مصالح يمكن أن تجنيها من جراء الانخراط في الصراع فإنها تقدم على الدخول فيه، وتغريها تلك المصالح بكسر قواعد سابقة أو المغامرة بانتهاك أعراف عامة لإدارة الصراعات على المستويات المختلفة.

وقد اخذ يشهد العالم المعاصر من النزاعات المسلحة غير الدولية أو النزاعات المختلطة بين دولية وغير دولية أكثر مما يعاني من الحروب التقليدية، كما أخذت النعرات الدينية والعرقية والطائفية تشكل المحرك الأهم لتلك النزاعات والحروب لتهيمن على مجموعة من المجتمعات منذ نهاية القرن العشرين وبداية الحادي والعشرين . حيث دلت المعطيات التاريخية للحروب الأهلية التي اندلعت منذ الحرب العالمية الثانية إلى الوقت الراهن (١٢٠ حرباً أهلية مازال ٢٠ منها قائمة) وأن معدل القتلى فيها ألف شخص في السنة أو أكثر، كماً أن متوسط استمرارها هو عشر سنوات . وذكر معهد ستوكهولم الدولي لابحاث السلام بأنه منذ انتهاء الحرب الباردة ، كانت الحروب التي خاضتها الأمم في ما بينها قليلة نسبيا إذ ان جميع النزاعات الرئيسية المسلَّحة التي حدثت بين الأعوام(١٩٩٠-٢٠٠٠) كانت حروبا أهلية، باستثناء ثلاثة منها . وقد جاء في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ الذي يعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٩٩٤، أنه من بين ٨٢ نزاعاً شهدتها العقود الثلاثة الماضية ، ٧٩ نزاعاً منها ذات طبيعة داخلية أو أهلية [٤] . ووفقاً لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول أسباب الصراعات الأهلية في القارة الإفريقية ، فإن ١٤ دولة من إجمالي ٥٣ دولة إفريقية عانت من نزاعات مسلحة عام ١٩٩٦.

وعلى أساس ذلك تعد الحرب الأهلية من أهم التعبيرات العملية للنزاعات الداخلية أو هي أحدى نتائجه فهي (سلوك عنيف واستخدام واسع للعنف من عدد كبير من المواطنين بهدف تغيير النظام السياسي او بهدف تفكيك الدولة ، او هي صراع بين سكان المناطق الجغرافية المختلفة والتنظيمات السياسية داخل الدولة) [٥] . ومن هذه الزاوية لايمكن اخضاع تلك النزاعات الى حكم القواعد المتعددة لقوانين الحرب ولاتنطبق على المتمردين صفة المحاربين ، فهي حرب بين فصائل داخل دولة واحدة تستهدف أما تغيير النظام الحاكم كلية أو إزاحة بعض العناصر داخله أو حتى الانفصال بمنطقة ما كدولة مستقلة جديدة .

إذن النزاع يوجد عموما عندما تتنازع مجموعة أو أكثر وتصبح مصالحها متناقضة وأخذت تعبر عن مواقفها بعدائية أو الأضرار بالمجموعات الأخرى . وهذا الاتجاه أورده الأستاذ أحمد إبراهيم محمود في دراسته حول (الحروب الأهلية في إفريقيا)

حيث يرى الحرب الأهلية باعتبارها شكلاً من أشكال الصراع الداخلي في المجتمع ، تقوم به جماعة أو جماعات متعددة على أسس أثنية أو أيديولوجية من أجل تغيير بعض السياسات الحكومية أو الإطاحة بنظام الحكم أو الحصول على الحكم الذاتي لمنطقة معينة أو الانفصال عن الدولة ، وغالبا ما يشتمل هذا الصراع على أعمال عنف مسلح منظم واسع النطاق من جانب جميع الأطراف المشاركة ، ويتم تنفيذ عمليات العنف انطلاقاً من مناطق معينة تمثل قاعدة عسكرية محددة لها [٦] .

الدوافع المتسببة للنزاعات الداخلية

عادة ما تتسم النزاعات والصراعات الداخلية أو الأهلية بطبيعة معقدة ومركبة ، فهي قد تكون ذات طبيعة سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية ودينية ،أو قد تحمل امتدادات تاريخية كما هي في اغلب الأحيان ذات أبعاد داخلية وخارجية ، ومن هنا فإن أسباب ومحركات النزاعات والصراعات الداخلية قد تتداخل مع هذه الطبيعة المركبة بكل جوانبها وأبعادها المشار إليها ومن هنا يمكن الإشارة إلى ابرز تلك الدوافع والمتسببات .

١ . الدوافع الداخلية : بالرغم من الطبيعة المعقدة لمسببات النزاعات الداخلية من دولة إلى أخرى ، ترى بعض الدراسات ان أهم العوامل الداخلية المسببة للنزاعات والصراعات الداخلية متمثلة بما يلي :

أ . عامل التعددية الأثنية : حيث اكتسبت التعددية الأثنية أهمية خاصة بسبب كونها وراء الصراعات التي تشهدها مجتمعات ودول كثيرة في مختلف أنحاء العالم، وأدت إلى انهيار دول أو إلى حروب طويلة وتغيير أنظمة سياسية في دول أو إلى أزمات وتوترات وانقسامات سياسية ، واعتبرت الظاهرة الأثنية ركيزة أو أساساً للحرب الأهلية عندما يجري رسم وتنفيذ السياسات العامة للدولة على أساس الاعتبارات الأثنية المتحيزة أو عندما تطرح الجماعات الأثنية مطالب خاصة بأبنائها تتعلق بالنظام السياسي الذي تعيش في ظله والمجتمع الذي تنتمي إليه، ومن هذه المطالب تأكيد هويتها واحترامها بتمثيلها في النظام السياسي أو منحها وضعا خاصا في البلاد. وبذلك كلما تباينت قيم الجماعة الأثنية وهويتها وتمثيلها في المجتمع تزداد نزعتها إلى التمرد والانفصال.

ب . العوامل الاقتصادية : بعض الدراسات ترى ان النزاعات والحروب الأهلية تعود إلى العوامل الاقتصادية بالأساس، حيث ينظر للتخلف الاقتصادي سبباً مباشراً لنشوب النزاعات والحروب الأهلية، وذلك لان محدودية القدرات الاقتصادية للدول قد تؤدي إلى عدم العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية بما يعنيه ذلك من استجابة الأنظمة لمطالب جماعات بعينها على حساب جماعات أخرى، ومن ثم تنشب الصراعات الأهلية إما من قِبَل الجماعات التي تسعى للحصول على نصيب من الثروة أو من قبل الجماعات التي ترغب في استمرار حصولها على الامتيازات الاقتصادية بمفردها دون مشاركة الجماعات الأخرى . وفي دراسة قام بها البنك الدولي استهدفت الحروب

الأهلية في ١٦١ دولة بين عامي (١٩٦٠- ١٩٩٩) أوضحت أن العوامل الاقتصادية تلعب دوراً هاماً في إشعال الحروب الأهلية في القارة الإفريقية [٧] . ومما يسهم أيضا في كون النزاعات والحروب الأهلية في أحد جوانبها صراعاً من أجل الثروة والمكاسب الاقتصادية هي أنها أصبحت هدفاً في نفس الوقت ، فهي هدف في ضوء الظروف الاقتصادية السلبية ، وهي في نفس الوقت أداة لتمويل الاحتياجات العسكرية للجماعات المتصارعة .

ج . الصراع من اجل السلطة والنفوذ : ترى اغلب الدراسات المهتمة بمسألة النزاعات ان أهم العناصر المتنازع عليها داخليا تتحد بـ [٨] :

أ . الموارد أو الثروة : مثل الأقاليم والمال ومصادر الطاقة والغذاء، وكيفية توزيع تلك الموارد.

ب . السلطة : إذ يتم التنازع بشأن كيفية تقسيم آليات الحكم والمشاركة السياسية في عملية صناعة القرار.

ج . الهوية : وتتعلق بالمجموعات الثقافية والاجتماعية والسياسية.

د. الأوضاع الاجتماعية والسياسية : ومنها مدى شعور الناس بأنهم يعاملون باحترام وتقدير وأن حكومتهم تحافظ على تقاليدهم الاجتماعية.

و . القيم وخاصة تلك المتمثلة في أنظمة الحكومة والدين والأيديولوجية.

وقد دل السياق التاريخي للنزاعات الأهلية إلى ان (٧٥ % من ٥٥ حرباً أهلية) كان الصراع فيها للسيطرة على السلطة وقد انتهت بانتصار أحد أطراف الصراع حيث (السلطة انتصرت في ٤٠ بالمائة من الحالات والمعارضة ب ٣٥ بالمائة منها) ،أما تلك الحروب التي انتهت بتقاسم للسلطة من قبل الأطراف المتصارعة فكانت أقل من تلك الأرقام بكثير، إذ لا تتعدى تسع حالات أبرزها السلفادور في العام ١٩٩٢، وجنوب أفريقيا في العام ١٩٩٤ وطاجيكستان في العام ١٩٩٧ [٩] .

٢ . الدوافع الخارجية : على الرغم مما سبقت الإشارة إليه من عوامل ومتغيرات وثيقة الصلة بالبيئة الداخلية للدول إلا أن النزاعات والصراعات الأهلية قد تتوالد أيضاً بفعل العديد من المتغيرات والعوامل المرتبطة بالبيئة الخارجية ، لاسيما تلك السياسات المرتبطة بدور القوى الدولية في إثارة الصراعات الداخلية ومنها :

أ . الآثار الناتجة عن الموروث الاستعماري وسياسة الهيمنة : حيث خلق التنافس والصراع الدولي في السابق حول المستعمرات أوضاع سياسية واجتماعية واقتصادية لجملة من الدول التي نالت استقلالها بعد خضوعها لأنماط وسياقات امتدت لفترة زمنية طويلة تجسدت فيما بعد في تشويه مستلزمات بناء هياكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية واستمرت حتى الوقت الحاضر . وبالرغم من ان إشكال ودوافع القوى الدولية المستعمرة قد تنوعت بين دوافع سياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية التي غالبا ما كان لكل منها اثارها ونتائجها ، فان أهم ما خلفتها عملية السيطرة الاستعمارية والتي كانت لها اثارها المباشرة والمستمرة على الخلافات والتمزقات الداخلية قد تجسدت في خلق الكيانات السياسية المصطنعة والتخطيط التعسفي للحدود بين تلك

الكيانات التي أصبحت دولا بعد سلسلة من التسويات بين القوى الاستعمارية ، إذ غالبا ما شكلت تلك الكيانات تكديسا لمجموعات ثقافية وعرقية متنافرة بعيدا عن الاعتبارات التاريخية والوطنية أو الثقافية للسكان مما انعكس على ولاء الفرد تجاه الدولة التي أصبح ينتمي إليها بعد الاستقلال ومن ثم فقد تم العمد في أنشاء حالة من انعدام التلاحم والانسجام بين عناصر المجتمع ومن ثم خلق جو دائم من الفتور في الوحدة الوطنية ومن ثم سيادة التمزق والصراعات الداخلية داخل تلك الدول[١٠] .

ب . التداخل والتشابك في المصالح الأقليمية : ان مسألة تدخل القوى الأقليمية في النزاعات والصراعات الداخلية قد تفرضها أو تغذيها دوافع ومبررات تختلف في مستوياتها بحسب التشابك والتداخل الأقليمي والذي غالبا مايجد جذوره في طبيعة التكوين الداخلي والامتداد السكاني أو المصلحي للدول الأقليمية ، وهو ما قد يمثل الأرضية التي تمهد لخلق حالة التدخل المباشر أو يشجعها من قبل الإطراف الأقليمية . فمثلا التداخل العرقي والثقافي والديني والقبلي غالبا ما يحول دون احتواء النزاعات داخل حدود الدولة الواحدة ، ومن جهة ثانية فان القوى الأقليمية ولاسيما المتجاورة لديها جملة من المسوغات المتنوعة للتدخل في النزاعات الداخلية فقد تتعاطف مع بعض الحركات المتمردة لأسباب عرقية أو قبلية أو لمطامع اقتصادية أو لدرء انتشار النزاع إلى باقي الدول أو لأبعاد اثار النزوح الجماعي الذي يرافق النزاعات والصراعات الداخلية[١١] . وهذه المبررات بالرغم من وسمها بالطابع الأقليمي إلا انه من جانب آخر لايمكن إغفال تأثير القوى الدولية ، التي تدفع باتجاه التدخل في النزاعات والصراعات الداخلية وفقا لمصالحها الحيوية السياسية والاقتصادية والإستراتيجية

ج . المتغيرات الدولية المعاصرة : شهد العالم في الحقب الأخيرة من القرن الماضي تغيرات أساسية في موازين القوى التي كانت سائدة فترة الحرب الباردة ، واخذ يتشكل نظام عالمي جديد اتضحت معالمه وآلياته تدريجياً حتى وصلت تجلياته العليا إلى ما يطلق عليه تسمية العولمة ، التي أصبحت الإطار الذي يفترض أن تتحرك فيه وتتأثر به كل الظواهر المجتمعية على المستوى المحلى والإقليمي والدولي ، ومنها ظهور الأنماط الجديدة من الحروب الأهلية والعنف السياسي الذي اخذ يشهده العالم ، حيث غذت الأطروحات الجديدة المتعلقة بالديمقراطية التعددية وحقوق الإنسان ولانسجام الكامل مع مبادئ المساواة بين جميع شعوب العالم أي جعل المواطنة ذات بعدا إنسانيا ابعد من الجنسية . وهو ما أدى إلى منحى ووضعا جديدا زالت فيه المعالم الفارقة مابين شان داخلي وما هو قضية دولية فانثلمت السيادة التقليدية للدول ، وبدأ التبشير والترويج لمفاهيم جديدة لم تكن في السابق معروفة ، أو لم يكن بالإمكان التشديد عليها نتيجة لطبيعة الصراع الإيديولوجي الذي كان سائدا إبان الحرب الباردة . مثل الترويج لمفاهيم (حق تقرير المصير الداخلي) ليكون حقا من حقوق الأقليات والجماعات الاثنية والعرقية التي تعاني من الاضطهاد ومحاولة منحها الاستقلال على حساب الكيان السياسي للدولة[١٢] . أو التشديد على مفهوم (حق التدخل الإنساني) والترويج له بقوة

وتوفير الأطر القانونية لـه تحت دعاوى تصاعد حدة الصراعات والحروب الداخلية وعجز منظمة الأمم المتحدة عن تقديم الحلول لتلك الصراعات التي أخذت بالانتشار في العالم وزادت عنفا وبالتالي تستوجب تدخلا دوليا للسيطرة على نتائج تلك الصراعات .

ثانيا . العولمة بين المفهوم والسلوك

تبدت ظاهرة " العولمة " في أدبيات العلوم الاجتماعية بوصفها أداة تحليلية لوصف اتجاهات التغيير لجملة المتغيرات الواسعة والسريعة في المفاهيم والأهداف وأساليب تطبيقها كثير من التصورات والسلوكيات المرتبطة بتطور هذا النموذج التي شهدتها البيئة الدولية منذ بداية تسعينيات القرن الماضي. وبدأ يتبلور على المستوى العالمي نمط جديد مفاده أحادية القطب الذي شكل احد سمات العولمة ، التي أخذت تشير إلى الصور المعاصرة للتغيرات البنيوية السريعة والتي استطاعت استكمال فرض هيمنتها على العالم بحكم ادعاء من يسيطر عليها بأنها المنتصر الوحيد ، وبالتالي هي صاحبة الحق الرئيسي في رسم وتحوير طبيعة ومسار العلاقات الدولية في المستقبل وفق آليات ومفاهيم مختلفة [١٣] . حتى غدت توصف بأنها أيديولوجية متكاملة تحاول أن تفرض نفسها على اتجاهات المستقبل العالمي . وفي هذا المقام يتبادر إلى الذهن، فيما إذا كانت العولمة تعني نظاماً شمولياً يتسم بالخصائص نفسها التي اتسمت بها الحركات التاريخية الجذرية الواسعة ، التي كان لها ما يبرر ظهورها ونجاحها على الأفق الإنساني والعالمي أم هي نظام مهيمن جديد واسع في متغيراته القيمية . أو أنها تعبير عن ديناميكية جديدة تبرز داخل دائرة العلاقات الدولية، من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات العلمية والتقنية ، وفي إطار هذه الديناميكية يتزايد دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المندمجة ، وبالتالي لتوابعها [١٤] .

توصف العولمة بنظر دعاتها،بأنها تمثل العصر المنبثق من ذوبان فوارق الحرب الباردة القديمة [١٥] . ومما يساهم في صياغة أطر هذا العصر ، المتغيرات الواسعة في الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع والتكنولوجيا ، التي هدفها تهيئة الأجواء العالمية لمرحلة تتميز بعدة أنماط حديثة . وبهذا تكون العولمة حالة متغيرة غير ثابتة وتنتهج نواحي ديناميكية متعددة لمهام الصياغة . فبعد ان كانت مجموعة النظم القانونية والاجتماعية والدينية والسياسية والاقتصادية تمارس الضغط على الظواهر السابقة للعولمة ، فعلت العولمة العكس ، وبدأت تحصل تغيرات أصابت هذه المجموعة من النظم في كل المجتمعات بالعالم لاسيما التي كانت تحمل فكراً مضطهداً للتوجهات الليبرالية ، وبدأت عملية إعادة صياغة لتلك المجموعة من النظم بما يخدم الظاهرة وبقاءها مدة أطول ، من خلال إيجاد معايير عالمية مقبولة تستخدمها العولمة في سلوكها [١٦] . وهنا تُظهر سياسات العولمة بأنها عملية مستمرة ومتطورة تستهدف تفكيك المعطيات السياسية والاقتصادية والثقافية لدول العالم ، التي تشكلت عبر

التطور الحضاري التدريجي للشعوب ، ومن ثم إعادة صياغتها وفق النموذج الغربي الرأسمالي بما يخدم أهداف الأطراف الموجهة للعولمة ، اعتمادا على عدد من العمليات المتداخلة والمترابطة وبما يسمح للانتقال إلى التعولم إما فرضاً أو اقتناعاً وانبهاراً، باعتبارها ثقافة ليبرالية ديمقراطية جديدة تواكب متطلبات العصر الراهن و توفر لمن يتفاعل معها أفضل مردود للرفاهية .

وعلى ضوء ما تقدم فأن سلوك العولمة جاء وفق مستويات متعددة الجوانب ، السياسية والثقافية والاقتصادية والإعلامية وحتى العسكرية والعلاقة بين هذه الجوانب تبين الآثار والانعكاسات المختلفة للعولمة على دول العالم سواء على الصعيد الفكري أم الإجرائي .

أ . السلوك الاقتصادي للعولمة : لقد جاءت العولمة في سلوكها الاقتصادي إطاراً محدداً لإعادة تشكيل الاقتصاد العالمي طبقاً لقواعد الليبرالية الاقتصادية الجديدة ، التي تصوغ شروطاً لعالمية الاقتصاد ، بحيث تتحدد بموجبها الأدوار بين مراكز المنظومة الرأسمالية العالمية وأطرافها، والتي تؤدي وظائف محددة طبقاً لتقسيم العمل الدولي والتقني الذي تفرضه هذه العملية . وبذلك عملت على فرض النموذج الرأسمالي بأتباع سياسة اقتصاد السوق واليته وتفعيل عمل المنظمات التجارية والمالية وعقد المنتديات للتباحث في مبادئ حرية التجارة العالمية ، وبما ان اقتصاد الدول الغربية مرتبط باقتصاد بقية دول العالم فقد جذبت هذه الدول كثيراً من دول العالم للدخول في هذه الاتفاقيات والمنتديات وحثها على سن القوانين التي تسهل حرية اقتصاد السوق [١٧] .

وقد استلزم هذا السلوك الذي حرر الأعمال الاقتصادية من قيود السياسة عدة مظاهر: (تحرير التجارة الخارجية العالمية ، تعاظم دور الشركات متعدية الجنسية ، تدفق رأس المال الاستثماري الأجنبي بحرية ، سياسة الخصخصة) . ورغم ان رسم سياسة الدولة من مهام النظام السياسي وليس النظام الاقتصادي ، الا أن عمليات التبادل التجاري والمعاملات المالية الدولية، قد حددت قدرة الدولة على ضبط هذه الأمور مما استتبع تأثير بالغ على مجمل سياستها الداخلية والخارجية [١٨] .

ب . السلوك السياسي للعولمة : بالرغم من قوة ملامح السلوك الاقتصادي للعولمة ، سواء على الصعيد الفكري أم على الصعيد الإجرائي ، فأنه من غير الممكن إغفال تأثيرها في الجوانب السياسية، فهذا التشابك يضمن الديمومة والاستمرار للمستقبل ، لما للسياسة من قدرة على تطويع المواقف المجتمعية، وبالتالي يمكنها الاحتفاظ بمصالحها الراهنة وتجنبها خطر الخسارة أو التراجع فالدول التي تقود العولمة ، لا يمكن أن تتوسع فالدول التي تقود العولمة، لا يمكن أن تتوسع في خلق العالم المفتوح المرتبط ببروز الفاعلين الجدد، سواء كانوا إفرادا أو شركات أو مؤسسات ، دون الإقدام على تغيير النمط السياسي ، بما يتوافق مع شروط العولمة ، ويصبح أكثر ملائمة للاستجابة سواء كان بطرق ووسائل ، ترغيبية تجارية ومساعدات مالية، أم عن طريق الإرغام والقوة ، ولذلك نجد ان الديمقراطية ذات النسق الغربي قد انتشرت على صعيد العالم بشكل سريع وملفت للنظر ، وبدأت القوى التي تدفع بالعولمة،

تتحدث عن أهمية التحول الديمقراطي في الدول الأخرى ، وان كان غالب هذه التحولات يجري وفق الاشتراطات الأمريكية ، وباتجاه مناطق انتقائية من العالم ، تحركها الارتباطات المصلحية أولا ثم الأمنية ثانياً [١٩]. إذن السمة البارزة للسياسة في ظل العولمة هي النزوع للعالمية والخروج على المحلية ، وعدم التقيد بقيود الزمان والمكان ، والتدفق بحرية تامة على الصعيد العالمي ، مشكلة بذلك المزيد من الحيوية للمجال السياسي العالمي ، وهذا المجال السياسي تحاول العولمة جعله بلا حدود سياسية أو قابل للاختراق كحال النظام الاقتصادي العالمي الذي أصبح بلا حدود اقتصادية [٢٠]. وترافقاً مع هذا النزوع العالمي اتخذ سلوك العولمة السياسي أشكالا متعددة الجوانب ، منها ما يختص بإعادة ترتيب وظيفة الدولة وسلطاتها ، ومنها ما يتعلق بشؤون الحكم وإحلال الديمقراطية كقيمة سياسية رئيسية في عملية التغيير [٢١] . أو فيما يتعلق بالتشبث بكل ما يؤكد على حقوق الإنسان وحرياته . وفي ضوء تلك التغيرات يبرز أكثر جوانب العولمة إثارة للجدل أبعدها مدى وهو آثرها على الدولة ، فالدولة التي تطورت مع تطور الرأسمالية وازدهرت في ظلها الظاهرة الديمقراطية ، هي التي تعرضت بفعل العولمة لتغيرات كبيرة في دورها و وظائفها [٢٢]. ولكن رغم جميع التكهنات حول تأكل وظيفة الدولة الحديثة في زمن العولمة ، ألا أنها تبقى الوحدة الأساسية فيما يتعلق للاستجابة للمتغيرات الخارجية .

جـ . السلوك الثقافي والاجتماعي للعولمة : أخذت العولمة في سلوكها الثقافي بإنهاض ممارسات عصر مندثر، ففي فترات التوسع الاستعماري السابقة ، كانت الدول المنتصرة تفرض نظامها القيمي في محاولة إخضاع الدولة المغلوبة ثقافياً وباتجاه يؤمن لها الرضوخ الكامل للهيمنة ، إذ عن طريق إدخال تعبيرها الثقافي في النسيج الاجتماعي حاولت الحصول على مبرر أيدلوجي من جانب الفئات الاجتماعية المختلفة لدعم سياستها، غير ان هذه العملية لم تكن تخلو من المجابهة أو المقاومة [٢٣]. وبناءاً على تلك الخلفية جاءت العولمة في نهجها الثقافي محاولة بناء مكونات فكرية ، ثقافية ، تبريرية تعد صالحة لجميع الشعوب (بحكم وسائل التقنية الحديثة . وبالتالي العمل على صهر التنوعات الثقافية المختلفة ودمجها في ظل المكون الثقافي الجديد ، أو على الأقل تنميطها بما لا يحدث تعارض أو مواجهة . ومن هنا، فأن الدعوة إلى ثقافة عالمية موحدة نموذجية تكون قدوة لسواها ، ويتوجب على الثقافات الأخرى ان تلهث للحاق بها ، مخافة ان تصبح متخلفة [٢٤]. قد جوبهت برفض من عدة دول لهذه السيادة الثقافية ، مع الفارق في وجهة النظر حول التحدي الذي تسببه ، فمنهم من يراها وجهاً من وجوه التسطيح الثقافي، والآخرون يجدونها محاولة تذويب وتهميش الثقافة الوطنية والقومية بقصد الهيمنة ، وهذا شمل دولاً متقدمة تنتمي للغرب الليبرالي نفسه كذلك شمل دول العالم الثالث . وبذلك فإن العولمة في سلوكها الثقافي جاءت مكملة للسلوك السياسي والاقتصادي فمن خلال الاختراق الثقافي الذي توفره الآليات المستحدثة من علوم وتقانة وعلاقات كونية ، تحاول توفير الإطار الفكري لقبول الهيمنة بدعوى التمدن والتحديث ورعاية حقوق الإنسان واغناء حياته .

د. السلوك العسكري للعولمة : لقد استهدفت العولمة في مجمل سلوكها ، صياغة مبادئ عالمية تتصل بنواحي الحياة كافة ، لتؤمن سيرورتها بالشكل الذي يخدم الأطراف المستفيدة منها ، وبطبيعة الحال فأن متطلبات سير هذه المبادئ سيراً ثابتاً وفق ديناميكية القواعد المحددة من قبل هذه الأطراف المهيمنة ، استوجبت العمل على إزالة العوائق أمام انتشار هذه المبادئ وخلق سياسات مرنة وإيجابية تسهل هذه العملية . إذ أصبح من جملة الحقائق الرئيسية التي تتبع مسيرة العولمة ، هو عدم اقتصارها على الجانب السياسي والاقتصادي والثقافي ، بل أن نهجها امتد ليشمل الجانب العسكري ، ومنذ أكثر من عقد من الزمان . وهنا تظهر آلية فرض أيديولوجية العولمة ، التي تعني القبول بمجملها أو التعرض للتدخل العسكري المدمر ، من خلال خلق توجه عالمي لعولمة القوى والمقدرات العسكرية ، وان هذا التوجه أخذ عدة أنماط حتى وصل إلى درجة عولمة العدو ، أو عولمة الحرب [٢٥] . ومما لاشك فيه ان بعض هذه الممارسات لم تكن بالفكرة الجديدة ، ألا أنها بدأت تأخذ منحى العولمة من خلال تركيزها على ثلاثة أبعاد رئيسية [٢٦] :-

أولهما : عوامل التفوق التكنولوجي في مختلف المجالات العسكرية .

وثانيهما : التواجد العسكري المباشر وبمختلف أنواع القوات المسلحة لمعالجة التهديدات الفورية التي تعترض المصالح الغربية في العالم وبالأخص الأمريكية .

وثالثاً : الاعتماد على مشاركة واسعة من دول الحلف الأطلسي أو من الدول الحلفاء للولايات المتحدة ، لتقليل الكلف العالية للقوات العسكرية . وبذلك تكون الاشتراطات العسكرية لسلوك العولمة مطرقة تطوع به ، ما عجزت عنه المسارات الأخرى مجتمعة أو منفردة من حيازة الهيمنة ونشر النموذج العالمي والأيدلوجية الجديدة .

المبحث الثاني : الاتجاهات الحديثة للنزاعات الداخلية

أولا . التمسك بتاطير النزاعات بالنزعة السياسية

لقد صاحب زوال عهد الحرب الباردة وتسارع خطى العولمة ، ظهور جملة من التداعيات والتحديات طرحت نفسها بأشكال مختلفة على سيادة الدول الوطنية ونطاق تطبيقها في المجالين الداخلي والخارجي على حد سواء ، وكان من أبرز ما أفرز من تلك الآثار والتداعيات هو ما عرف بـ "صحوة الأقليات" حيث شهد العالم بروز موجة من التداعيات شكلت فيه الأقليات تحدياً كبيراً اخذ يهدد الأمن والاستقرار الداخلي، بل والدولي بوجه عام . فمن المعروف ان النشاط السياسي للأقليات كان مقرونا بانتشار أفكار الديمقراطية وحقوق الإنسان وحق تقرير المصير في النصف الثاني من القرن العشرين ، واليوم اخذ الاتجاه نحو الديمقراطية والتعددية وحقوق المجتمعات ينتج وضعا دوليا منع فيه إنكار حقوق الأقليات ، واخذ الظهور السياسي للأقليات يشهد ظاهرة عالمية في ظل الأثار التي مارستها قوى العولمة ، وتمثلت ملامح الاستجابة السياسية لتأثيرات العولمة في ظهور حركات وتنظيمات عرقية ودينية تتحدى سلطة الدولة ، سواء على المستوى الوطني أو الأقليمي [٢٧]. إذ نتيجة لما وفرته العولمة

للقوى المحلية من فرصة تاريخية للقيام بأعمال تعبر عن ذاتها ، أصبحت هذه الأقليات ولاسيما دول العالم الثالث أكثر تصريحا ومطالبة بحقوقها وأخذت كذلك تسعى للاعتراف بوجودها المستقل ولغاتها وعرقيتها وثقافتها وحقوقها التعليمية . وغالبا ما تتراوح المطالب السياسية بين :

أ. الحصول على المناصب العامة : حيث تتنافس الجماعات عادة من أجل الحصول او السيطرة على جهاز الخدمة المدنية والوظائف الرئيسية في الدولة .

ب. الاستقلال الإداري: في بعض الحالات تطالب الاقليات بالاعتراف بخصوصية هذه الجماعة كأن تحصل على استقلال إداري أو حكم ذاتي ضمن فدرالية أو مخصصات لأجل الحصول على مخصصات مالية أو الاعتراف بقيمة الجماعة وتميزها في المجتمع .

ج . الانفصال: ان السعي إلى الاستقلال قد أصبح الرافد الأساسي لعدد كبير من الحركات الحديثة، وإن النزعة للانفصال القومي أو الوطني أصبحت أشد خطرا وأكثر وضوحا، فالقوى الانفصالية لم تعد ترضي بانتزاع مساحة سياسية لهم في بلدانهم، بل علي العكس يريدون تحطيم قيود الدولة الأم وتأسيس دولة وطنية مستقلة تماما. مثلما حصل في تيمور الشرقية التي كانت منضمة الى إندونيسيا وبمساعدة الأمم المتحدة حصلت على استقلالها من خلال استفتاء عام ، ان الحقائق أخذت بلا شك توضح ان الحركات الانفصالية التي هدفها الحصول على الاستقلال أصبحت حركة لا تهدأ عالمياً [٢٨] . وانطلاقا مما سبق أخذت مسالة حق تقرير المصير وفي ظل سلوكيات العولمة تاخذ بعدا جديدا تكون أبعاده أوسع مما كان عليه في السابق ، إذ أضيفت إليه عبارة الداخلي ليكون احد الحقوق الجديدة التي تضاف للاقليات والجماعات الاثنية في حماية كيانها وثقافتها من الاضطهاد والانتهاك [٢٩] . واذ كانت اوجه حق تقرير المصير هي حق تقرير المصير الداخلي، والثاني هو حق تقرير المصير الخارجي ، فالأول يعني حق الشعب في اختيار شكل الحكم الذي يلائمه وتنظيم شؤونه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وهذا يعني أن التمتع بحق المصير يكون قاصرا على الدول ذات السيادة الكاملة ، ويتجلى هذا النمط من خلال ما أقرته الجمعية العامة من خلال قراراتها التي تؤكد عدم جواز التدخل بأي حال من الأحوال في الشؤون الداخلية للدول وينبغي احترام سيادتها واستقلالها . غير ان الأمر الأكثر خطورة وتعقيدا في ظل التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للعولمة ، بدات من خلال التبشير للاقليات والاثنيات داخل الدول المتعددة بحقوقها الأساسية في تقرير مصيرها من دون تدخل الدولة أو النظام السياسي القائم . وهذا ما أكدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها المرقم ١٣٥٤٧ في ١٤ ديسمبر ١٩٩٣ .

ثانيا . التعويل على مسالة التدويل

يرى المتخصصون بإدارة النزاعات ، ان الأطراف المتنازعة ولاسيما الأضعف في حلقة النزاعات غالبا ما تلجاء الى التحرك باتجاه التدويل ، أي تدويل قضية النزاع

لتوقع الحصول على موقف أقوى ضد النظام السياسي أو الجماعات الاخرى ، حيث يعد التدويل أقوى ضاغط ومكسب خارجي أذا ما استطاعت احد الأطراف ان تكسب تعاطفا لمطالبها [٣٠] .

التدويل الذي أصبح أهم مرتكزات أدارة الأزمات الدولية في عصر العولمة ، عُد في القانون الدولي من المفاهيم العرفية التي نشأت عبر ممارسات معينة شهدها النصف الثاني من القرن التاسع عشر وكان للعرف الدور الأساس في نشوئه قبل أن يكرس في معاهدات دولية إذ أن هذا المفهوم أخذ واقعه القانوني من خلال التسويات التي ظهرت وبالتحديد بعد مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ [٣١] . وتعرّفه موسوعة الأمم المتحدة للاتفاقيات الدولية بأنه مصطلح يستخدم عادة من أجل الحماية الدولية المتعددة الأطراف لإقليم من الأرض أو مناطق مائية أو قنوات ويتم بموجب اتفاقيات دولية [٣٢]. وقد أصبح التدويل يوفر الشرعية على دعاة التدخل الخارجي سواء من الأطراف الداخلية أو الأقليمية أو الدولية بغية تسوية النزاعات من خلال إدارته دوليا وبما يتوافق مع المصالح ، غير ان تطبيقاته على حالات النزاعات الداخلية أظهرت جملة من الأمور [٣٣] :

١ . أن نظام التدويل يقيد من سيادة الدولة وممارستها لصلاحياتها وسلطاتها الدستورية والقانونية على أراضيها إذ أنه يوكل ممارسة هذه السيادة إلى الإدارة الدولية الممثلة بمجموعة من الدول أو دولة واحدة حسب نظام التدويل الموضوع للمنطقة المدولة ، كما أن تطبيق بعض أنظمة وأشكال التدويل يمكن أن يؤدي إلى تغيير طبيعة الكيان أو الأقاليم المدولة من حيث اتجاهاته السياسية والاجتماعية بل يمكن أن يؤدي إلى سلخ هذا الإقليم عن محيطه .

٢ . إن نظام التدويل قد اتخذ ستاراً قانونياً ودولياً للدول الكبرى من أجل تحقيق مصالحها وأهدافها الإستراتيجية لتبرير التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتقرير اتجاهاتها المستقبلية.

٣ . إن فكرة التدويل وتطبيقها كانت مدفوعة بظروف ومعطيات أملتها ظروف وعلاقات دولية معينة وجاءت استجابة لرغبات الدول الكبرى ضد المبادئ الدولية الجديدة التي أخذت تروج آنذاك في أذهان الشعوب والدول مثل المساواة والديمقراطية وتحقيق الحرية والاستقلال ، أي أن نظام التدويل جاء كمبرر شرعي ودولي لتبرير أوضاع معينة في العالم. وعلى هذا الأساس يعتبر التدويل بكل نظمه وأشكاله وضع لتحقيق المصالح للدول الكبرى وخاصة في المناطق ذات الأهمية الحيوية والإستراتيجية استكمالاً لهيمنتها وسيطرتها تحت غطاء الشرعية الدولية .

٤ . إن نظام التدويل هو نظام يغلب عليه الطابع السياسي وليس القانوني أي أنه لا يمكن أن تتخذ قاعدة للتطبيق في أي منطقة من العالم بشكل عادل ومتساوٍ ولتطبيقه ظروف سياسية وأوضاع إقليمية معينة.

واستنادا الى ماتقدم يمكن القول ان مساهمة الأطراف المتنازعة في الاتجاه بدفع وإخراج مطاليبها وتوجهاتها الداخلية الى الأطار الدولي ، قد أصبح ضربا من ضروب عصر العولمة بعد الاستفادة من حالات وتجارب معينة ، فالدولة التي

أصبحت تنتهك سيادتها وتتقيد ممارساتها بإفرازات القيم الدولية المعاصرة مابرحت تتمسك وبانفعال بقدراتها القمعية وتتسلح بأنظمة داخلية تسهل لها ممارسة الضغط والعنف في بعض الحالات عند حدوث أي توتر اجتماعي نتيجة للضغوط الدولية أو المطالب الداخلية ، ومن جانب أخر نجد ان الأطراف الداخلية المتنازعة قد أخذت تتشبث بكل إفرازات وطروحات العولمة من اجل اكساب قضاياها الطابع الدولي مستفيدة من بروز قيم العصر الحديثة ومساندة المنظمات والهيئات الدولية ذات الطابع الانساني ، إلا ان هذا التوجه بالطبع لاياخذ في الغالب مبتغاه بهذا الشكل البسيط ، حيث ان النزاعات الداخلية عادة ماتكون أكثر تعقيدا أو تجاذبا بين قوى وأطراف لها امتدادات ومصالح اقليمية ودولية وهي بالطبع قد تعمل على تجريد النزاعات من مصادر قوتها الدولية او بالعكس ، الا انه على العموم يمكن القوال ان هناك اتجاها متصاعدا قد اخذ يبرز في النزوع نحو التدويل في القضايا النزاعات الداخلية من قبل القوى والأطراف المتنازعة أما لغياب عامل الحسم وإيجاد الحلول المرضية او لتوقع الحصول على المكاسب من خلال الاندراج في السياسة الدولية والإستراتيجية العالمية وتعمل تلك الأطراف استخدام أساليب شتى في سبيل التوصل الى مبتغاها .

ثالثا . استخدام العنف أداة لتحقيق الأهداف السياسية :

رغم إن ظاهرة العنف بشكل عام وفي الأطر المختلفة يعد من الظواهر القديمة في المجتمعات الإنسانية ، نجد أن مظاهره وأشكاله تطورت وتنوعت بأنواع جديدة لتشمل الجوانب السياسية والدينية أو المجتمعية . وقد أصبح استخدام العنف الذي تشهده المجتمعات اليوم في نزاعاتها يشهد مرحلة جديدة تتسم بتوظيف آلية العنف بشكل منظم لتحقيق أهداف سياسية مستندة إلى معطيين أساسيين هما :

أ . استثمار العامل التكنولوجي كأداة ثنائي الهدف فهو لممارسة العنف من جهة ولإظهار اثار العنف المدمرة وانتهاكاته الخطيرة من جهة أخرى .

ب . بروز قضايا الاقليات الأثينية والدينية وسواهما .

وهكذا أصبح العنف احد الوسائل التي يستخدمها المتنازعون لتحقيق أهدافهم وتطلعاتهم السياسية ، اضافة الى عدها وسيلة فعالة لتدويل مشاكلهم ، بالرغم من أن أسباب بروز العنف تختلف بحسب نوع النزاع ، فقد تكون الأسباب سياسية في مكان أو اقتصادية أو ثقافية وعرقية في إقليم آخر ، فان مصدر العنف يبقى يتجسد في النزاعات المحلية والإقليمية والتنظيمات المتطرفة [٣٤] . إن ظاهرة العنف التي تعرف في العلوم الاجتماعية بأنه (استخدام القوة استخداماً غير مشروع أو غير مطابق للقانون الذي من شأنه التأثير على إرادة الأفراد) [٣٥] . أضحت لشدة ذيوعها وانتشار اللجوء إليها لا تعرف وطناً أو مذهباً أو عرقا ، فلم تعد مقصورة على مجتمع أو فكر بذاته، حيث يشهد العالم نشوء أصوليات عديدة نظراً لأن العنف تعبير عن أزمة عميقة تعكس العجز العام عن حل المشاكل المتراكمة ويشترك فيها الدولة والمجتمع والحكومة والناس بمختلف طبقاتهم ونظراً للتطورات العالمية الاجتماعية والعلمية

والتكنولوجية التي تتيح مجال انتشارها وتوسعها [٣٦] . ورغم أن ظاهرة العنف تعتبر ظاهرة عالمية ولا يكاد يخلو أي مجتمع معاصر منها نجد أن الحروب الأهلية وحروب الأقليات قد شكلت أحد أهم ملامح العنف في البيئة الدولية منذ أكثر من قرن من الزمن، كما تمثلت في بعض الحركات العرقية والانفصالية التي لم تتردد في اللجوء إلى استخدام كافة وسائل العنف في سبيل بلوغ غايتها كالحرب النظامية وحرب العصابات والتطهير العرقي، وعمليات الاغتيال والاختطاف والمظاهرات ذات الطابع العنيف . كما أن البعض الأخر قد تأثر بافرازات نهاية الحرب الباردة نتيجة المرحلة الانتقالية التي شهدتها التشكيلة الدولية أو نتيجة لتحلل منظومة القيم العالمية التي كانت سائدة من كوابحها وقيودها مما أنتج عوامل متداخلة ومتغيرة ، الأمر الذي ضاعف من جغرافية هذه النزاعات لتشمل كافة مناطق العالم من أوربا مرورا باسيا والشرق الأوسط وأفريقيا ، كما شهدت تحولا في شدة عنفها وطبيعة عملها فمن جهة نجد انه منذ أوائل التسعينيات قد نشبت ٩٣ حرباً في ٧٠ بلداً، وشهدت الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٥ ضعف معدلات قتلى أي عقد منذ الحرب العالمية الثانية [٣٧] . ومن جهة ثانية فقد أصبح العامل السياسي هو الدافع الأساسي للعنف، أو تداخل العنف مع غيره من المفاهيم المتشابهة لتحقيق الهدف السياسي [٣٨] . إذ دلت الأحداث بان العنف المدني في تيمور الشرقية قد أستثمر في حصولها على الاستقلال وبإشراف دولي . واستنادا الى ما سبق أخذت مسالة التعويل على العنف في النزاعات الداخلية لتحقيق الأهداف السياسية احد افرازات العولمة حيث أخذت الأطراف المتنازعة تظهر هول وحدة العنف لكسب الرأي العام وتعاطف المجتمع الدولي لقضاياها مستغلة عدم أمكانية الاتجاه العالمي تجاهل الأثار العنيفة المدمرة للسكان المدنيين في النزاعات الداخلية مثلما حصل في يوغسلافيا .

المبحث الثالث : آليات العولمة في تطور النزاعات الداخلية

أولا . تدويل السيادة

تعرف السيادة بأنها السلطة العليا للدولة في إدارة شئونها، سواء كان ذلك داخل إقليمها أو في إطار علاقاتها الدولية ولذلك عدت فكرة السيادة من الحقائق الجوهرية للسياسة سيما في التفاعل الدولي بين الدول وذلك منذ ظهور البناء القانوني للدولة القومية في أوربا والذي صيغ خلال (معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨) . وفكرة السيادة هذه لها جذور ترجع إلى فترة ما قبل ظهور الدولة القومية [٣٩] ،ألا إن تقديم نظرية السيادة وصياغتها قد جاءت على يد المفكر السياسي الفرنسي (جان بودان) عندما أشار أليها في كتبه الستة للجمهورية عام (١٥٧٧) باعتبارها سيادة الدولة المطلقة على الرعايا والمواطنين [٤٠] . وقد جعلت هذه النظرية من السيادة الدعامة الأولى لنظام الدولة في العلوم السياسية والقانونية ، وأصبحت تمثل صفة من صفات الدولة الحديثة او (الاختصاص الذي تملكه الدول في تنظيم مصالحها بصورة مستقلة عن كل تدخل

خارجي ، وعلى الوجه الذي يحدده القانون الدولي العام) [٤١]. وقد اشتملت السيادة على مظهرين [٤٢]:

الأول : مظهر داخلي حيث يتجسد بسمو قوة وإرادة سلطة الدولة داخلياً .

والثاني : يتبلور بالسيادة الخارجية وذلك من خلال الاستقلالية عن الدول الأخرى وعدم الخضوع لها .

وقد خضع مفهوم السيادة ومكوناته للتغير وتجاوز قيود الوصف المؤسسي والقانوني منذ ظهوره ، فمنذ ميلاد عصر التنظيمات الدولية والتي تبلورت صيغتها النهائية (عام ١٩٤٥) بقيام منظمة الأمم المتحدة [٤٣] ، أدخل حينذاك عنصراً جديداً لمفهوم السيادة الوطنية للدولة ، أساسه يتمثل في ترسيخ سيادة الدولة الفردية في مواجهة الدول الفردية الأخرى ، بينما من ناحية أخرى تقليص جانب من تلك السيادة في مواجهة التجمع الدولي لهدف أساسي هو الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين إلى جانب التعاون من اجل تحقيق الرفاه [٤٤] .

وقدر للتطورات التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة ، من ظهور مفهوم النظام الدولي الجديد ، وعولمة العالم وفق رؤية كونية تتجاوز حدود ومفاهيم السيادة الوطنية والقومية ، ليكون أكثر فاعلية وحسماً على صعيد ترتيب العلاقات الدولية، إلى صياغة أفكار جديدة تعيد النظر في المفهوم السابق للسيادة بجانبيها الداخلي والخارجي ، وذلك لخلق رؤية جديدة تنطلق على أساس إن للسيادة أكثر من شكل ووظيفة ، وهذه الأشكال والوظائف الجديدة ، تمكن المجتمع الدولي من حل المشاكل على الصعيد العالمي سواء كانت داخل الدولة أم في بقية الدول الأخرى [٤٥] . بمعنى أن العولمة عملت إلى خلق مجال سياسي كوني يتمحور حول العالم وليس حول الدولة ، أو الوحدات السياسية المختلفة ، وفي هذا المجال السياسي ، لن تكون الدول وحدها مركز السياسة ولن تكون وحدها مسؤولة عن أفرادها ، وأمنها وبيئتها ، وحتى مستقبلها ومصيرها .[٤٦] فالعولمة اقتضت وجود نهج عالمي للتفكير والمعرفة وعالمية الحقوق والواجبات ، وذلك لكون مقتضيات العصر ومشاكله في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية ستكون ذات أبعاد عالمية ، كما أن التفاعل معها أيضا سيكون من خلال مشاركة عالمية ، وبمقتضى ذلك لابد للدولة من ان تتنازل عن حقوق لها لصالح هذا الطرح العالمي الجديد أو لصالح المتحكمين في العالم [٤٧]. وفي إطار ذلك اخذ يزداد انتهاك سيادة الدولة مادياً كما يجري تجاوزها قانونياً حتى أصبحت الاعتبارات السيادية تتلاشى ، عندما يصبح لزاماً على كثير من الدول إن تعيد النظر حتى في تشريعاتها الوطنية ، اذ ما تعارضت مع ما يصدر عن المؤسسات والمنظمات العالمية الجديدة من اتفاقيات وتشريعات [٤٨].

فالعولمة أذن تعني، التفريط في حق السيادة من سلطان مطلق للدولة على إقليمها ومواطنيها في الداخل ، واستقلال كامل في الخارج لصالح مؤسساتها التي تعمل جاهدة لتقليص دور الدولة من اجل تعظيم الفردية والحرية الاقتصادية والاعتماد على السوق واللامركزية في صنع القرار ونشر الديمقراطية .

وهكذا فقد تعرضت مفاهيم السيادة الوطنية في ظل العولمة إلى إعادة تقييم ولم تعد المفاهيم الاستقلالية من الثوابت، بل تحولت إلى قضية تخضع لوجهات النظر المختلفة ، وقد كشف واقع نهج العولمة في الجوانب المختلفة عن مظاهر تأكل مفاهيم السيادة وتوكيد عمليات التدخل والاختراق التي أصبحت من ابرز مميزات ووسائل الدول المتحكمة والمهيمنة في تعاملها مع الدول الأخرى [٤٩] . أي ان السيادة أصبحت ذات خصائص ومظاهر تستجيب وتعبر عن تطور المجتمع الدولي في ميادينه الرئيسية ، السياسية والاقتصادية والثقافية والقانونية والتقنية، تتبع التأثيرات المختلفة للسيادة فيما يعتري الدولة من تحولات في تلك الميادين ، طبقاً لموقع وتأثير الدولة في النظام العالمي .

وبذلك يكون قد تم تدويل السيادة وتم كذلك إعادة ترتيب دور الدولة السياسي ، فتحولت من حامية لأوضاع المجتمع وضامنة له ، إلى جهاز منفذ لمتطلبات عالمية ، من خلال أيجاد نظام لمساءلة الدول في حالة تعسفها الشديد في ممارسة حقوق السيادة لاسيما في المجال الداخلي ، وهذا الوضع الجديد لسيادة الدولة قد أعلنه السكرتير العام للأمم المتحدة السابق (كوفي انان) في المشروع الذي طرحه على الجمعية العامة في دورتها (٥٤) إذ اعتبر أن السيادة لم تعد مسالة خاصة بالدولة إنما تتعلق بالأفراد أنفسهم، وهي تعني الحريات الأساسية لكل فرد والمحفوظة من قبل ميثاق الأمم المتحدة .

وهكذا فان هذا التوجه قد بين عناصر التحول في سيادة الدول ، فقد أزيلت العقبات أمام مشاريع التدخل وهذا ما يدعو اليه الخطاب الأيدلوجي الغربي ، والذي يدعو أليها من خلال قرارات منظمة الأمم المتحدة ، الأمر الذي أعطى واقعاً شرعياً وقانونياً لهذا التحول . فتحت غطاء حفظ الأمن والسلم الدوليين ، لم يعد التدخل او الدخول في حدود الدول الأخرى ما يعيق مدى التدخل وأسبابه (العراق والصومال وتاهيتي ويوغوسلافيا السابقة ورواندا وليبيريا وأفغانستان والسودان ثم كوسوفو وتيمور الشرقية والبوسنة والهرسك) وأصبح حق التدخل في النزاعات الداخلية أو القضاء على تهديدات مستقبلية ، أو لتحقيق الإصلاح الديمقراطي ، أو مكافحة الإرهاب والتدخل لحماية حقوق الإنسان ... الخ ، لم تعد من قبيل الشؤون الداخلية للدول وإنما غدت هماً لجميع أعضاء المجتمع الدولي [٥٠] .

ومن ذلك نخلص ، بأن التشخيص السابق لأثر العلاقات الخارجية للدول على الأوضاع الداخلية يتجه نحو تجاوز سيادة الدولة ، بفعل التطورات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية ، وفي إطار هذا التشابك حتم على الدول (حسب طبيعة قدرات الدولة وإمكاناتها) بأن تعيش في عصر العولمة بسيادة نسبية ومشروطة ، لتتعايش مع قرارات ومؤسسات ومنظمات عالمية ولتفادي مخاطر التدخل السلبي .

ثانيا . التدخل الدولي

تعد سياسة التدخل من الأساليب الرئيسية التي استخدمتها الدول في علاقاتها الدولية منذ القدم ، باختلاف قدرات وإمكانيات ودوافع تلك الدول المتدخلة [٥١]. وقد شهد

مفهوم التدخل تطوراً كبيراً في مجالاته وعملياته إضافة إلى تأطيره القانوني ، وذلك بتطور العلاقات الدولية ، ولاسيما في الفترة التي تلت (عام ١٩٨٩) ، إذ انهار النظام الدولي الذي انشأ في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، والذي بني على أساس مبدأ احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول . وعلى العموم ، فقد تغير محتوى العلاقات بين الدول ، ولكن لم تتغير المفاهيم السياسية المتعلقة بالممارسات الدولية للتدخل ، فهي تظهر وتختفي طبقاً لضرورتها ودورها في خدمة التفكير والسلوك تجاه القضايا العالمية . ويقصد بالتدخل (هو موقف أو عمل ذو مدة محدودة ، تقوم بواسطته دولة أو منظمة دولية أو مجموعة من الدول ، من خلال تجاوزها أطر العلاقات القائمة المتعارف عليها ، وتحاول فرض أرادتها على دولة أو مجموعة دول ، في سبيل إجبارها على القيام بعمل ما ، او اتخاذ موقف معين سواء كان سياسياً او اقتصادياً) [٥٢].

وبذلك يمكن تحديد معالم او الإطار العام للتدخل بالأمور التالية [٥٣] :

أ . ان الغاية من التدخل تكون المحافظة (من وجهة نظر المتدخل على الأقل) على الوضع القائم او تغيره ، بما يتناسب مع مصلحة الطرف المتدخل ، سواء كان من الناحية السياسية او القانونية او الاقتصادية او حتى الإنسانية .

ب . ميل ميزان القوى لصالح الطرف المتدخل أي امتلاك القدرة على التدخل بشكل واضح ، فمن غير المنطقي أن يتدخل الطرف الضعيف في الشؤون طرف قوي .

ج . التدخل هو عمل محدود بالوقت والوسائل وقد يمارس ضمن سياق العلاقات العامة الأخرى .

د . أن التدخل يحدث آثره سواء كان بدعوة من قبل الجهة المعنية به أم لا ، وذلك لأنه موجه للتأثير على البناء السياسي والاجتماعي للجهة الأخرى .

وقد مارست الكثير من الدول سياسة التدخل في شؤون دول أخرى بالقوة لحماية مصالحها ومصالح مواطنيها والتي وصفت اغلب هذه الأعمال بأنها اتخذت لأسباب إنسانية ، فخلال القرن التاسع عشر صيغ مبدأ التدخل الإنساني بأسلوب واضح ومحدد ، وطبق وفق نوع محدد من المشروعية القانونية ، لإضفاء مبرر أخلاقي على تدخلات القوى الأوربية المتكررة تجاه الشرق ، لا سيما العمليات الأوربية في أراضي الإمبراطورية العثمانية ، فكانت إحدى مبررات التدخل وفق هذا المبدأ : (إذا ما انتهكت حكومة ما الحقوق الإنسانية حتى وان كانت أعمالها تعد ضمن إطار الحقوق السيادية للدول ، باتخاذها إجراءات تعد مضادة لمصالح دولة أخرى ، أو قامت بتجاوزات تُعد ظالمة وقاسية ، وتسيء إلى قيم المسيحية الأوربية ، فأن ذلك يعد مبرراً كافياً للتدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدولة) [٥٤] . وبالرغم من إقرار ميثاق (عصبة الأمم) التي نشأت على أساس منع استخدام القوة، ضد دول أعضاء في عصبة الأمم فقد بقيت فكرة التدخل موجودة ، ومن ثم فان هذا النظام الدولي قد فشل في حفظ السلام وتكريس مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، الأمر الذي أدى إلى انهيار النظام الدولي بأكمله بقيام الحرب العالمية الثانية [٥٥] . وفي (عام

١٩٤٥) تم صياغة ميثاق للأمم المتحدة كرس نظام دولي جديد ومنظمة عالمية جديدة ، لتكون وارثة لنظام (عصبة الأمم) ، فكان من أهم مستجدات (ميثاق الأمم المتحدة) ،هو عد التدخل في الشؤون الداخلية للدول من الأمور المحرمة ، وقد شمل ذلك المنظمة الدولية نفسها ، إذ نصت (الفقرة ٧ / المادة ٢) من الميثاق (ليس في هذا الميثاق ما يسوغ الأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون الداخلية التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما ، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء ، أن يعرضوا مثل هذه المسائل لان تحل بحكم هذا الميثاق ، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع) [٥٦] . غير انه من جهة ثانية ، خولت منظمة الأمم المتحدة سيما مجلس الأمن الذي يحتكر القرار فيه الدول الخمس الكبرى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية ، (صلاحيات التدخل في حالات يكون فيها الأمن والسلم الدوليين في خطر) . أي بمعنى أن هذا الحق مثبت لمجلس الأمن فيما يتعلق بالصراعات الدولية ، آما الصراعات والمنازعات الداخلية فلا يحق لمجلس الأمن بموجب (الفقرة ٧ / المادة ٢) من التدخل فيها ، ولكن إذا ما أراد مجلس الأمن أن يتدخل في مثل هذه المواقف عليه أن يقرر ، أن الصراع أو الحالة المعنية تهدد الأمن والسلم الدولي او تشكل خرقاً لها [٥٧]. وهكذا اعتبر النظام المتشكل بعد الحرب العالمية الثانية من الناحية العملية استمرارية للنظام القديم من حيث كونه إطارا لحماية المصالح ، حيث تم الحفاظ على الثوابت او الدوافع العميقة والخفية التي تجعل أي نظام دولي في جوهره ثابت ، وأما المتغيرات ما هي ألا مظاهر للتعبير عن شكل هذا النظام ، أي شكل التفاعلات والعلاقات وليس جوهر هذه العلاقات .[٥٨]

وفي ظل ظروف الحرب الباردة وارتباط قواعد النظام الدولي بالثنائية القطبية ، فأن حالات التدخل بقيت مرجعها قضايا مرتبطة بالصراع الأيديولوجي بين القطبين ، سواء كان توسيع مناطق النفوذ او لتحقيق أهداف ورغبات أيدلوجية وسياسية وعسكرية ، ولهذا عد كل طرف أي تدخل خارجي على مصالحه ومناطقه الحيوية ، يعد هجوماً مباشراً على مصالحه ، الأمر الذي يقتضي الرد عليه بالوسائل الضرورية بما فيها القوة العسكرية [٥٩]. ولذلك فقد شهدت فترة الحرب الباردة احترام هذا المبدأ ، الناتج عن الاعتراف المتبادل بعدم جواز التدخل بالشؤون الداخلية لأي طرف من قبل طرف دولي آخر، بحجة حل صراع داخلي او القضاء على تهديدات مستقبلية متوقعة ، الأمر الذي أدى الى استقرار نسبي في العالم [٦٠]. وقد ساد هذا الاعتقاد ، حتى نهاية الحرب الباردة ، إذ عقب انتهاء تلك الحقبة، بسقوط أحد الطرفين (الاتحاد السوفيتي) وتفكك دوله توفرت الفرصة المناسبة للقطب الثاني (الولايات المتحدة الأمريكية) لتولي قيادة منفردة للنظام الدولي عن طريق تأطير السلوك التدخلي القديم على نطاق أوسع واشمل ليغدو مفهوماً عالمياً في التدخل (Globalization of US Inter Veution) [٦١]. ولتأكيد هذا الهدف فقد مارست الولايات المتحدة الأمريكية ، سياسات معينة تتميز بكونها تولي الاهتمام بمبادئ عالمية مثل (الديمقراطية ، حقوق الإنسان ، سيادة القانون ، العدالة ، الأمن ، البيئة ، القيم الإنسانية ، اقتصاد السوق) ،

والتي أخذت تفرضها أما عن طريق منظمة الأمم المتحدة او عن طريق مجموعة من الدول (الناتو) [٦٢] . إلى جانب المنظمات والمؤسسات المالية والشركات العابرة للقوميات التي تقوم بنشرها ، أي أن نظام وأسلوب هذه القيم والمبادئ ، اخذ يتوافق مع تشكيل جديد لمفهوم حق التدخل ، من منظور حقوقي وسياسي ، والذي ينتمي إلى سيرورات عملية العولمة التي أصبحت منبعاً لتحديدات حقوقية جديدة [٦٣]. وقد اعتبر (دعاة الحق في التدخل) هذه التطورات ، أساسا صالحاً لتأمين مستوى جديد من التعاملات الدولية في القرن الحادي والعشرين ، مستندين في تبريرهم شرعية التدخل إلى طبيعة وهدف التدخل ، الذي يتستر خلف حفظ الأمن والسلم الدوليين ، بالرغم من ان الميل نحو اعتبار الشكل المميز للتدخل لم يعد قاصراً على الطابع العسكري ، وإنما تعداه ليأخذ أشكالا ومظاهر أكثر تطوراً وقبولاً كالتدخل السياسي والإنساني [٦٤] .
أي بمعنى إمكانية استغلال هذه الثغرة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الذي أصبح وبشكل متزايد أحد دعائم الأمن الدولي بمفهومه الذي ما فتئ يميل إلى الجوانب الإنسانية على حساب المخاطر العسكرية الصَّرْفَة ومن هنا فقد امتاز النمط الجديد للتدخل الخارجي بما يلي :
أ . أضحى نمط التدخل السائد هو التدخلات الجماعية الدولية ، بمبادرة وقيادة موحدة وتحت إطار الشرعية الدولية (الأمم المتحدة) أو أطر أخرى (حلف الناتو) وقد اقترن هذا النمط بمبررات أساسية منها (التدخل لحماية حقوق الإنسان، التدخل لاعتبارات إنسانية، التدخل لحماية القيم التي يدافع عنها الغرب، التدخل لحماية حق تقرير المصير، التدخل لتخفيف عواقب الحروب على الشعوب) ، وتنوعت ادوات تحقيق أهداف هذه التدخلات من عسكرية وسياسية واقتصادية ودبلوماسية إلا أنها استخدمت بدرجات مختلفة .
ب . فتحت هذه الموجة من التدخلات في بداية التسعينيات جدلاً سياسيًا وفكريًا حول دوافع ومبررات اضافة الى العواقب على سيادة الدول، إذ إن تكرار هذه التدخلات قد أدى الى استخلاص بعض التعميمات أو الدلالات حول آثار هذه التدخلات على مصير دول وشعوب معينة ، حيث دلت خبرة التاريخ ان مصير هذه الدول أو الشعوب قد سبق وتشكل تحت تأثير تدخلات القوى الكبرى وتنافساتها ، ومن ثم قد يعاد تشكيلها مع تغير التوازن العالمي .
ج . التطورالاخير والملفت للنظر هو استهداف قادة الدول ونزع حصانتهم الدبلوماسية وملاحقتهم قانونيا وجنائيا لاعمال ترتكب داخل الدولة مثلما يحصل للرئيس السوداني عمر البشير في قضية انتهاكات حقوق الانسان في دارفور .
وهكذا فان تجسيد طبيعة مفهوم الأمن الإنساني الذي تبنته الدول والمنظمات الإقليمية والدولية في مرحلة مابعد الحرب الباردة انتقل إلى المستوى الإجرائي من خلال الإعلان عن الالتزام بمفهوم الأمن الإنساني كأساس للسياسات الداخلية أو الخارجية .
فقد أعلن وزير الخارجية الكندي (لويد اكسورثي) في(٢٠٠٠/٩/١٥) رسميًا إنشاء اللجنة الدولية المستقلة حول التدخل الإنساني في النزاعات الداخلية. وأعطى الوزير

الكندي مثال مذابح المدنيين في رواندا والبوسنة، مشيرًا إلى أن التدخل يكون أحيانًا ضروريًا وإن لم يكن عسكريًا بالضرورة [٦٥] . وكذلك أذا ما نظرنا إلى الإستراتيجية الأوروبية للأمن الإنساني وهى الإستراتيجية التي طرحها الاتحاد الأوروبي في منتصف عام ٢٠٠٥ ، نجد أن تلك الإستراتيجية تتحدث عن الدور الأوروبي في تحقيق الأمن الإنساني (أمن الأفراد) على مستوى العالم انطلاقا من فكرة مفادها أنه لا يمكن تحقيق أمن الأفراد في دول الاتحاد الأوروبي بمعزل عن تحقيق أمن الأفراد على المستوى العالمي، وذلك في ظل الطبيعة المعقدة والمتداخلة للقضايا الأمنية. إذ تحدثت الإستراتيجية عن أن هناك (مسؤولية تاريخية) للاتحاد الأوروبي كقوى دولية مسؤولة عن تحقيق الأمن الإنساني على مستوى العالم. حيث طرحت الإستراتيجية أداة الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد ممثلة في إنشاء "قوة عمل لتحقيق الأمن الإنساني" مكونة من ١٥ ألف شخص للتدخل في الدول التي تُعانى من النزاعات وذلك للعمل على تحقيق الأمن الإنساني بها.

وإضافة إلى ما سبق ، نجد أن البيئة الدولية التي أخذت تحمل عناصر التحول في سيادة الدول ، وهذا ما سوف يقوض دعائم ومفهوم الدولة وسيادتها على أرضها وشعبها وقد يودي إلى إيقاظ اطر الانتماءات الفرعية مما يشتت لحمة المجتمع . وهذا واضح من الدعوات التي بدأت تنادي (بحق تقرير المصير الداخلي) والذي ينادي بحق أو بحقوق الأقليات التي تعاني من (الاضطهاد والانتهاك والتمييز) من الدولة أو الجماعات المسيطرة في تقرير مصيرها .أي بمعنى إذا ماشعرت تلك الأقليات أن حقوقها لايستجيب لها النظام السياسي ولم يعد بإمكانها التعايش مع الأغلبية المسيطرة فمن حقها تقرير مصيرها داخل حدود الدولة ، وهذه الرؤية قد تعبر عن وظيفة تبريرية ، لتوفير غطاء الشرعية الدولية لتدخل الدول المهيمنة على الصعيد العالمي ، سيما الولايات المتحدة الأمريكية ، في شؤون الدول الأخرى واختراق حدودها وسيادتها تحت ذريعة (حماية الأمن والسلم الدوليين) .

ومن هنا فان العولمة سعت إلى أيجاد القبول بوجود قوة دولية أو تحالف لقوى دولية له من الصلاحيات ما يجعلها تتدخل في الشؤون الداخلية للدول دون رادع يردعها أو عائق يعوقها ، حتى وان كان ذلك التدخل على حساب مبدأ السيادة أو الانتماء الوطني أو القومي. ومن يتمعن في توجهات السياسة الدولية الراهنة ويقارنها فيما يجري في كثير من دول العالم التي تتفجر فيها الصراعات الاثنية ، يدرك ان هذا هو ذات المخطط الذي وضعه للبنتاغون المستشرق (برنارد لويس) والذي دعا لتفجير الدول من الداخل بما يسهل التدخل الأمريكي ، ولما كان التدخل يحتاج إلى اطر شرعية وأغطية قانونية فقد كانت مبررات الإصلاح الديمقراطي وتكريس مبدأ المساواة بين الجماعات في المجتمعات السلطوية وتثبيت مبدأ حقوق الإنسان والأقليات وتجفيف منابع الإرهاب المهدد للحضارة الغربية وللسلم العالمي من أهم المبررات التي أخذت تسوقها الدول الغربية ولاسيما الولايات المتحدة لتبرير تدخلاتها في الكثير من المجتمعات العالم وخاصة مجتمعات العالم الثالث [٦٦] . وهكذا غدت الدولة التي

يخترق حدودها في عصر العولمة ، لا تفقد شرعيتها فقط من خلال عجزها عن تدبير المصالح العامة أو توفير الخدمات الضرورية لمواطنيها وفق إطار مؤسسات الدولة ، وإنما كذلك من عجز الدولة في أعمال السيادة نتيجة للضغوط الخارجية أو تحديات العولمة ، مما قد يصبح من الصعوبة على الدولة أن تحافظ على كيانها كإطار لتماسك المجتمع وتدبير تنميته وقد يودي في نهاية الأمر إلى المزيد من الفوضى والاضطرابات الداخلية [٦٧] .

ثالثا . نمط التحول الديمقراطي

لقد سعت العولمة في سلوكها ، إلى أيجاد تحولات تنقلب بموجبها نماذج التفكير القديمة ، من قيم ومفاهيم ، وتشكيل أخرى جديدة هويتها وأسسها مرتبطة بالقوى الساعية إلى تغيير بنية الواقع وتجاوز ما استقر عليه من أسس في العلاقات بين الدول ، إضافة إلى ذلك ، فأن عملية الحفاظ على التغيرات الكبيرة في هياكل وإجراءات معظم المجتمعات المشاركة في العولمة ، كان لابد له أن يرتكز على قاعدة سياسية ، تضمن أسسها ووجودها وتوفر المناخ المناسب لهذا الفعل ذات الأجل الممتد . وقد قدر مسار التطورات المعاصرة من تحديد طبيعة العلاقة بين النظم الديمقراطية والنظم الشمولية والدكتاتورية ، فخلال حقبة الحرب الباردة ، كانت (محاسن ومثالب) هذين النظامين يتبادله قطبا المعسكرين المتصارعين [٦٨] . وقد زال هذا الوضع بزوال انقسام العالم السابق إلى معسكرين متصارعين وبدأ التركيز على فضائل كبرى للديمقراطية ، بعد ان انتصرت في صراعها مع النموذج المجتمعي الآخر ، الذي كان يطرح في ظل حقبة الانقسام السابقة ، مما كرس ثقة الديمقراطيين وأيمانهم بالنظام السياسي الذي كانوا قد تبنوه ، وولد لديهم الرغبة في نقله إلى جميع المناطق الأخرى في العالم . وبالرغم من أن الديمقراطية في جميع مراحل تطورها ، وحتى في العصر الراهن، لم تسلم من النقد والتشذيب ، ألا إنها بالمقابل عدت اقل عيوباً من الأنظمة الأخرى [٦٩] .

وهكذا اخذ الأخصائيون الغربيون في العلوم السياسية يصورون للديمقراطية فضائلها الكبرى ، والتي تتجسد بالحرية والازدهار والسلام ، فالحرية تولد الازدهار وهما يشكلان معاً الأساس لكي يعم السلام العالم اجمع ، وهذه الفضائل الثلاثة تقدم أفضل الحلول لتقدم الإنسانية وأفضل السبل لتنظيم المجتمعات ، وبالتالي تكون " نهاية التأريخ " كما يقول (فرانسيس فوكاياما) حيث الليبرالية الديمقراطية هي الحل أو الطريق الوحيد والصحيح أمام البشرية للتقدم والازدهار، والذين يسيرون خلاف ذلك ، فسوف يخرجون من التأريخ [٧٠] . وبنفس هذا الاتجاه يرى (هنتنغتون) " بأنه منذ التسعينيات ولد مع سقوط الاتحاد السوفيتي اعتقاد لدى الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية بأن هناك ثورة ديمقراطية كونية في الطريق ، أساسها المفاهيم الغربية عن حقوق الإنسان والأشكال الديمقراطية وعناصرها " [٧١] . وأصبحت هذه النظرة ، الهدف السياسي للعولمة أو القاعدة السياسية التي ترتكز عليها ، على أساس أن النموذج الغربي للديمقراطية وما يحتويه من أسس وآليات قد تم اختبارها بشكل جيد

، وغداً هذا النموذج صالحاً لجميع الشعوب بسبب طابعه الإنساني [٧٢]. وبذلك تكون أبعاد هدف الترويج للديمقراطية الليبرالية الغربية وفق تلك الرؤية يمثل التعبير العملي لرغبة الدول الغربية الرئيسية ، بممارسة سيطرة على النظام العالمي تكون الولايات المتحدة الأمريكية على رأسه ، بما يؤمن لتلك الدول السيطرة على السوق الاقتصادي العالمي إلى جانب السيطرة على السوق السياسي العالمي . فإحدى القضايا المتعلقة بالديمقراطية ، والتي اعتبرت بمثابة إحدى المسلمات في الوضع الدولي لما بعد الحرب الباردة ، وهو وجود علاقة تبادلية بين الليبرالية والاقتصادية والديمقراطية ، وتعتمد هذه المسلمة على فرضية ان نجاح الأولى يتطلب نوعاً من اللامركزية وتقيد دور الدولة التدخلي والانفتاح على الخارج والسماح بوجود أطر ضغط مختلفة تمثل المصالح المتعددة ونظام اتصالات متطور ، مما يخلق المناخ المناسب للديمقراطية [٧٣] . ولهذا شكلت قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية السياسية ، أحد أهم مرتكزات الخطاب السياسي الغربي المعاصر ، سيما الولايات المتحدة الأمريكية ، باعتبار أن انتهاج هذه السياسة يوسع من نفوذها ومصداقيتها عالمياً ، وان كان ذلك لا يعني إنكار التأثيرات الإيجابية بعيدة المدى في التأكيد على قيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان ، بيد أن القوى المسيطرة على عمليات العولمة ، تصر على فرض معايير ومواصفات موحدة من صنعها لتصبح مقياساً للعالم ، وعدها ميزة رئيسية لتطور القرن الحادي والعشرون . وهذا ما أعلنه الرئيس الأمريكي الأسبق (بيل كلنتون) في الكلمة التي ألقاها أمام الكونغرس في ٢٠٠٠/١/١٧ بقوله : (أن العولمة لم تقتصر على اقتصاديات الدول فحسب ، وإنما نستهدف من خلالها توحيد العالم كله حول قيم الحرية والديمقراطية والسلام) [٧٤]. ولاريب ان هذا التعويل الغربي على استخدام سلاح الديمقراطية وحقوق الإنسان وحماية الأقليات قد اخذ يثير جملة من التساؤلات المهمة لعل أبرزها تلك المتعلقة بالجهة التي خولت الولايات المتحدة لتكون المرجعية السياسية والفكرية التي تستند إليها دول العالم في تحقيق إصلاحاتها السياسية المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان ، فضلا عن تساؤلات حول الآليات والوسائل التي بدأت الولايات المتحدة بالتعويل عليها في فرض الديمقراطية وحقوق الإنسان والتي باتت في غالبيتها وسائل قسرية مبنية على التدخلات والضغط والابتزاز والمساومة ووفق مقولة من ليس معنا فهو ضدنا ، كما يطرح تساؤلات أخرى حول الآثار التي قد تتركها آليات الفرض الديمقراطي على المجتمعات السياسية من حيث سيادة مظاهر الفوضى وعدم الاستقرار والتناحر المذهبي والعرقي وسيادة لغة الاحتكار والاستئثار والإقصاء بين الجماعات مما قد يولد تراجعا في انسيابية العلاقات الاجتماعية بين بناء الوطن يصعب إزالة أثارها في الأمد القريب .

الديمقراطية تعني نظام حكم ومنهج حياة سلمي لإدارة أوجه الاختلاف في الرأي والتعارض في المصالح ، والقائم على الحرية كقيمة أخلاقية رئيسية . فالديمقراطية ليست قضية مجردة ، بل تمارس ضمن واقع اجتماعي محدد ، وفي إطار مرحلة تاريخية معينة ، كما أنها قابلة للتطور والإغناء ، باعتبارها عملية تمثيل لرغبات

وميول الجماعة البشرية في عقلنة وتنظيم شؤونها والاشتراك في القرارات المتخذة والاقتناع بأقل ما يمكن من القسر والعنف [٧٥]. وان أي تغيير لتحقيق الديمقراطية لابد له أن يأخذ في اعتباره ضرورة نضج القاعدة المجتمعية لتصبح قابلة للدخول في مجرى التطور الديمقراطي ، أي لابد من استقرار سياسي واجتماعي طويل الأمد لنجاح التجربة الديمقراطية . أما محاولة إملاء القيم الديمقراطية من غير أن اكتمال الشروط التاريخية والمجتمعية، من آليات عمل وتنظيم ممارسات جديدة ، فأنه قد يفضي إلى تشقق الجدار السياسي وتبعثر الجسد السياسي [٧٦] . ومن هنا اتجهت الآراء للنظر الى الضغط العالمي لخلق بيئة خارجية تقتضي التحول الديمقراطي من غير توفر الشروط والظروف الضرورية لعملية التحول الديمقراطي داخل بلد معين أو تحديد نمط ديمقراطي متوافق مع البنية المجتمعية ، أنما يستدل بها لترويج مخطط عالمي موجه لرسم الصورة السياسية والاجتماعية التي ينبغي أن تتطور أليها الدول . فمثلا عندما يتم الاعتماد على التفاعل بين (القوة والمبادئ الأمريكية) عندما تتعلق بدعم الحرية والتعددية والديمقراطية في المجتمعات الأخرى ، فأن هذه الفرضية تتعلق بنظرة أمريكية ترى بضرورة ان يكون النظام الأمريكي الخاص بالتنظيم الاجتماعي والسلطة والعقيدة التي تصاحبه عاماً وشاملاً ، وان أي شيء اقل من هذا لا يعتبر مقبولاً ولا يمكن التسامح بأي تحدً ، حتى الأيمان بالحتمية التاريخية لشيء مختلف عنه [٧٧]. وبذلك تظهر الديمقراطية باعتبارها منفذاً للإرادة الدولية وليس كضرورة وطنية ، كما لايمكن استبعاد الاستغلال الخارجي لهذه الضرورة . حيث أن الديمقراطية وحقوق الإنسان المستخدمة على سبيل العقيدة السياسية العالمية لم تعد غاية في حد ذاتها ، ولكنها وسيلة لبناء نظام دولي جديد يعكس التلاشي العملي لهامش الاستقلال الذاتي الذي تمتعت به مجموعة كبيرة من الدول بعد الحرب العالمية الثانية " [٧٨].
وهكذا يبدو أن الهدف من تعميم القيم والعقائد على النظم الأخرى هو ليس مجرد تعميمها ، وإنما توظيفه دعائياً وسياسياً لتأكيد الحق في القيادة العالمية ، ومن ورائها الحق في الهيمنة على بقية دول العالم التي شهدت تعثر في مسيرتها السياسية ، وبالتالي يكون هدف الهيمنة تأمين أدوات التحكم بالسياسات الوطنية الداخلية والأشراف على المصير العالمي [٧٩].
اذ يرى (الدكتور مهاتير محمد) رئيس وزراء ماليزيا الأسبق (عندما تفشل هذه الديمقراطية في العمل وتحل الفوضى والعجز إلى درجة أن يضطر فيها إلى الاعتماد على المساعدات الأجنبية وتقبل التدخلات الأجنبية في سياستها الداخلية والخارجية ، سوف لن يكون في وسع هذه الدول إلا الخضوع ولن تكون في وضع يؤهلها لرفض سلبيات العولمة أو حتى مسألتها ، وسيكون الترحيب بالعولمة من دون ان يعلموا ، حقاً أنهم يسلمون مقاليد الحكم أليها) [٨٠] .
إلى جانب ذلك ، فأن سياق توظيف هذه السياسات قد خضع لانتقاء واضح واستعملت أساليب ارغامية وترغيبية بحسب الحالات والمصالح ، وهذا ما أكده الأستاذ (مايكل هدسون) (إذ ان واشنطن التي تروج للديمقراطية في أنحاء العالم ، لا يهمها كثيراً

التحول الديمقراطي في دول معينة ما دامت واشنطن لا تشعر بأن لديها مشكلة مع نظمها السياسية ، وان ما يعنيها هو الاحتفاظ بنظام سياسي من شأنه ان يتيح لأمريكا منفذاً لتحقيق مصالحها وأهدافها) [٨١] .

وثمة أمر جوهري في الديمقراطية لا يُختلف عليه ، هو الترابط بينها وبين حقوق الإنسان ، فالديمقراطية ترتكز على احترام حقوق الإنسان ودولة القانون التي هي الضمان الأفضل لحرية التعبير والتسامح تجاه كل الجماعات الاجتماعية وتكافؤ الفرص لكافة المواطنين بصورة تؤمن التوازن بين حقوق الأفراد من جهة وحقوق المجتمع من جهة أخرى . وقد عبرت جميع مواثيق حقوق الإنسان في العصر الحديث ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر (عام ١٩٤٨) أو اللاحقة لهذا الإعلان ، إذ أقرت للإنسان حقوقاً لا يجوز الانتقاص منها ، وبذلك فان العمل من اجل حقوق الإنسان والدفاع عنها هو المسار السليم نحو الديمقراطية ، كما ان مراعاتها من قبل الدولة والمجتمع هو المدخل الى تأسيس حكم ديمقراطي رشيد [٨٢]. وقد اخذ خطاب حقوق الإنسان في الوقت الراهن يتسم بأهداف منها :

أ. توظيف شعار حقوق الإنسان كسلاح أيديولوجي ضد الخصم وهذا ما يقوم به الإعلام الغربي [٨٣].

ب. منازعة عالمية حقوق الإنسان كما وردت في الإعلان العالمي ، لتحفظ أساسي من ان تتحول دعاوى العالمية إلى ذريعة لفرض الهيمنة الثقافية ومحو الهوية او تدخل دولي يفرض نفسه تحت شعار حماية حقوق الإنسان [٨٤] .

وبذلك اخذ يكشف مسار طرح مسألة حقوق الإنسان على المستوى العالمي ، كأحد مبررات التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، من خلال تبلور حقيقة سياسية وقانونية تتمثل في الارتباط بين انتهاك حقوق الإنسان على مستوى الفرد والجماعات وبين تهديد الأمن والسلم الدوليين ، وإقامة آليات عالمية لمراقبة انتهاكات حقوق الإنسان [٨٥] . حتى وصل الأمر إلى دعوة (يورغن هابرماس) إلى تأسيس برلمان كوني يعاقب الدول التي تنتهك حقوق الإنسان ضد مواطنيها ويحل النزاعات التي تنشب من جراء ذلك [٨٦] .

وعلى ضوء ماسبق ، يتبين أن المبادئ الداعية إلى احترام حقوق الإنسان وحرياته وإضفاء الطابع الديمقراطي على مؤسسات الحكم والسياسة هي اتجاهات ذات قبول عالمي ، غير ان الأهداف السياسية المطروحة في ظل العولمة ، لم تخرج عن المعايير السياسية الأخرى والخاضعة للاعتبارات المصلحية للدول الغربية ، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية إذ أصبحت عتلة سياسية محظة يراد بها زعزعة حكومات وإزالة أخرى وتقسيم مجتمعات وتجزئة الأخرى ، أي استعمالها كوسيلة ضغط وتهديد ، قد أصبحت توظف هذه المبادئ لتحقيق غايات وأهداف العولمة ، سواء كان بطرق الإلزام أم عن طريق الترغيب وهو ما انعكس على سياسات الدول في تعاملها الداخلي والدولي . فقد بدت الكثير من المجتمعات ولا سيما التي لم تتوصل بعد لمسالة الحسم المجتمعي تتعرض لهزات عنيفة في وحدتها الاجتماعية نجم عنها

العنف والإقصاء والتهميش احد السمات الجديدة المكونة للعلاقات الاجتماعية . وهكذا اخذ الخطاب الديمقراطي يعد من اخطر الأساليب التي تعول عليها الدول الموجهة لسياسة العولمة لإحداث احتراب داخلي داخل الدول عبر الأساليب والمساومات السياسية وبهدف تحقيق مصالحها الشاملة وفي بيئة دولية مضطربة وهو ما قد ينعكس بالإجمال على الاستقرار والسلم الدوليين .

الخاتمة

نستخلص من بحثنا ان ظاهرة النزاعات الداخلية استمرت عبر التاريخ تُعد من أبرز القضايا الحيوية التي تطرح نفسها بإلحاح على الدوائر البحثية والسياسية على السواء ، بسبب أثارها المدمرة على المجتمعات التي تشهدها في مختلف دول العالم ، فقد أدت تلك النزاعات والصراعات إلى انهيار دول أو تغيير أنظمة سياسية في دول أخرى ، أو إلى أزمات وتوترات وانقسامات مجتمعية متواترة . حيث ان مسالة النزاعات الداخلية مسالة معقدة الجوانب وتلعب في أسبابها التي يمكن ان تغذيها عوامل عدة بعضها شان داخلي محض بابعاده التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، الى جانب ما للعوامل الخارجية من دور قد يوازي ما للعوامل الداخلية من أهمية ولاسيما أذا كانت قابلية البيئة الداخلية للتفاعل السلبي مع المؤثرات الخارجية متوفرة .

ومن هنا وفي ظل الحديث المستمر عن النزاعات والصراعات والحروب وتداعيتها على المستوى العالمي ، لا سيما مع انتهاء الحرب الباردة وبدء التحول الديمقراطي في عدد كبير من الدول فقد أثارت تلك المتغيرات تحديات طالت كل أنماط تلك الدول ، وبدا ينظر إلى ازدياد تلك الصراعات باعتبارها نتاجاً لظهور استراتيجيات سياسية تعبر عن قوى وأشكال من الأهداف السياسية المطروحة في ظل العولمة ، صحيح ان العولمة أعطت القوى المحلية الفرصة للقيام بأعمال هي قد تكون من اختصاص السلطة السياسية تحت شعارات ومبادئ داعية إلى احترام حقوق الإنسان وحرياته وإضفاء الطابع الديمقراطي على مؤسسات الحكم والسياسة ، غير أنها قد أصبحت توظف هذه المبادئ لتحقيق غايات وأهداف العولمة ، وهو ما انعكس على سياسات الدول في تعاملها الداخلي . فقد بدت الكثير من المجتمعات ولا سيما التي لم تتوصل بعد لمسالة الحسم المجتمعي تتعرض لهزات عنيفة في وحدتها الاجتماعية نجم عنها انفراط عقد التوافق السياسي / الاجتماعي بين مكوناتها الرئيسة وعلى النحو الذي جعل العنف احد السمات الجديدة المكونة للعلاقات الاجتماعية حتى وصل في بعض الحالات الى أحداث احتراب داخلي داخل بعض الدول. وذلك كون ان حالة الانفتاح المفاجئ والحرية السياسية المنفلتة قد تؤدي إلى ظهور التناقضات والانقسامات المجتمعية التي ظلت مكبوتة فترة طويلة في ظل مؤسسات وكيانات نظم حكم تسلطية ، فالتحول الديمقراطي قد لا يضمن بالضرورة سهولة التحكم والسيطرة بالكيان العام للدولة أو احتواء التناقضات أو الصراعات الداخلية في الدول .

الهوامش

(١) يازجي ، يازجي، القانون الدولي الإنساني والنزاعات المسلحة بين النظرية والواقع ، مقال، منشورات مجلة جامعة دمشق.

(٢) الحديثي ، عباس غالي ، أنماط الصراعات البيئية ، مقال منشور على موقع جامعة عمر المختار / ليبيا، وكذلك ، Milton Esman, Ethnic Politics (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1994), p. 234

(٣) حكمت ، هشام ، دبلوماسية القمة في تسوية المنازعات العربية في إطار الجامعة العربية ، اطروحة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٤، ص ٣١ .

(٤) نقلا عن : برهان غليون ، نهاية عصر الدولة الوطنية ، أبعاد ، العدد الثالث ، المركز اللبناني للدراسات ، أيار ١٩٩٥ ، ص٢٣٩ - ٢٥٨ .

(٥) احمد ،عبد الجبار ، آليات منع الحرب الاهلية ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد ، العدد (٣٤) ، ٢٠٠٧ ، ص ٢ .

(٦) محمود ، أحدم إبراهيم ، الحروب الأهلية في إفريقيا، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، (القاهرة ،٢٠٠١)، ص ٢٥، وقد قدمت الدراسة العديد من التعريفات لظاهرة الحروب الأهلية كما وردت في الأدبيات السياسية.

(٧) Ibrahim Elbadawi, Nicolas Sambanis, "Why are there so many civil wars in Africa? Understanding and preventing violent conflict".(Washington DC. , World Bank working papers, December 2000) p.1

(٨) انظر : الدراسة المعنونة (Preventing and Mitigating Violent Conflicts) والمعدة من قبل(Associates International Creative) والمنشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت .

(٩) فيرون ، جيمس ، الحرب الأهلية في العراق ، دراسة منشورة في مجلة فورن أفيرز ، مارس/أبريل ٢٠٠٧ ، وأعادت نشرها جريدة النيويورك تايمز.

(١٠) للمزيد انظر : الدكتور رياض عزيز هادي ، المشكلات السياسية في الدول النامية ، بغداد ، مطبعة التوجيه المعنوي وزارة الدفاع ، ١٩٩٠ ، ص ١٢٠ ما بعدها .

(١١) النعمة ، كاظم هاشم ، أزمة دارفور ، السودنة والعروبة والتدويل والافرقة ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ٣١٤ ابريل ٢٠٠٥ ، ص ١٠١ .

(١٢) بغدادي ، عبد السلام ، هل تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى حماية الأقليات ، مقال في صحيفة الجمهورية ، نيسان ١٩٩٩ .

(١٣) الصوراني ، غازي ، العولمة وطبيعة الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي وأفاق المستقبل ، بحث مقدم إلى ندوة بغداد حول العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي، الجزء الثاني ، بغداد ، بيت الحكمة ، ٢٠٠٢، ص ٢٩ .

(١٤) معلوم ، حسين ،التسوية في زمن العولمة ، في ندوة مهدأة إلى سمير أمين بعنوان العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي ، دار أويا ، (بيروت ،٢٠٠٠)، ص ١٢٢ .

(١٥) انظر: دراسة المعهد القومي والمعدة من قبل (ستيفن فلانغان ، الن فروست ، ريتشارد كوغلر) وتشكل الأساس لبناء هيكل العولمة والتخطيط الإستراتيجي للإدارة الأمريكية للقرن الحادي والعشرين ، مجلة الحكمة ، العدد ٢٤ ، آذار ، ٢٠٠٢ ، ص ٧٨ .

(١٦) المسافر ، محمود خالد ، العولمة الاقتصادية ، هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب ، بيت الحكمة ، (بغداد ،٢٠٠٢) ، ط١ ، ص ١٢٢ .

(١٧) الخضيري ، محسن أحمد العولمة مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللا دولة، مجموعة النيل العربية، (القاهرة ، ٢٠٠٠) ، ص ٨٠ .
(١٨) السامرائي ، محمد أحمد ، العولمة السياسية ومخاطرها على الوطن العربي ، مجلة الفكر السياسي ، العدد ١٣-١٤ ، ٢٠٠١ ، ص١١٦.
(١٩) البني ، أكرم ،التغيير الديمقراطي العربي بين سندان أنظمة الاستبداد ومطرقة المشروع الأمريكي .نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)
(٢٠) عبد الله ، عبد الخالق ،عولمة السياسة والعولمة السياسية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٧٨ ، نيسان ٢٠٠٢ ، ص ٣٦ – ٣٧ .
(٢١) حتي ، ، ناصيف يوسف ، التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاساته على النظام العربي الإقليمي ، مصدر سبق ذكره ، في مجموعة باحثين : العرب وتحديات النظام العالمي ، سلسلة كتب المستقبل العربي (١٦) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت ، ١٩٩٩) ، ط١ ، ص ١٧٥ .
(٢٢) مصطفى ، هالة ، العولمة دور جديد للدولة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٣٤ ، أكتوبر ١٩٩٨ ، ص ٤٥
(٢٣) عبد الإله ، بلقزيز ، الثقافة العربية أمام تحدي البقاء ، مجلة شؤون عربية ، القاهرة ، العدد ٧٩ ، أيلول ١٩٩١ ، ص ٨٥
(٢٤) عبد الدائم ، عبدالله ، العرب والعالم بين صدام الثقافات وحوار الثقافات ،مجلة ، المستقبل العربي ، العدد ٢٨٧ ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٦ .
(٢٥) الدجاني ، أحمد صدقي ، من يوميات حرب العولمة ، من أفغانستان إلى فلسطين ، مجلة شؤون عربية ، القاهرة ، العدد ١١٠ ، صيف ٢٠٠٢ ، ص ٤٧ .
(٢٦) جمال ، ضياء الدين ، الإستراتيجية العسكرية الأمريكية الجديدة ، مجلة الحكمة ، العدد ٢٢ ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٣ .
(٢٧) غراهام فولر : الأقليات في العالم العربي ، عن الجزيرة نت ، www. Aljzeera.net
(٢٨) عاشور ، محمد مهدي ، إدارة الصراعات وإستراتيجيات التسوية ، المركز العلمي لدراسات السياسية، الأردن ، ط١ ٢٠٠٢ ، عرض/ إبراهيم غرايبة ، عن الجزيرة نت
(٢٩) خليفة ، آذار عبد ، التغيرات الدولية وحروب الاقليات – حالة كوسوفو- ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص ٧ .
(٣٠) كاظم هاشم نعمة : ازمة دارفور – السودنة والعروبة والتدويل والافرقة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠١ .
(٣١) عز الدين فوده: قضية القدس في محيط العلاقات الدولية، مركز الأبحاث الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٠، ص ١٧٠.
(٣٢) رائد فوزي داود: فكرة التدويل في القانون الدولي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٣، ص ٥٤.
(٣٣) الدكتور وليد جرادي : فكرة التدويل وتطبيقاتها في القانون الدولي ، مجلة الوحدة الإسلامية ، لبنان ، السنة الخامسة -العدد ٥١ ، شباط ٢٠٠٦ ، ص ٤٠ .
(٣٤) ينظر : التقرير الذي اعدته دائرة الأمن الإنساني في وزارة الخارجية الكندية وبالتعاون مع الوكالة الكندية للتنمية الدولية ومع دائرة التنمية الدولية في بريطانيا، إضافة إلى مشاركة وزارة الخارجية النرويجية ومؤسسة روكفلر والوكالة السويدية للتنمية والتعاون الدولي ووزارة الخارجية السويسرية ، صحيفة الشرق الأوسط : الأربعاء ١٧ رمضان ١٤٢٦ هـ ١٩ أكتوبر ٢٠٠٥ العدد ٩٨٢٢
(٣٥) احمد زكي بدوي : معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، بيروت ، مكتبة لبنان ،١٩٨٦.

(٣٦) برهان غليون : في كتاب حوارات من عصر الحروب الأهلية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٩٥ .
(٣٧) للتفاصيل ينظر : راي كالدويل، نائب مساعد وزير الخارجية الأميركية السابق في محاضرة القيت في معهد السلام الأمريكي ومنشورة على الانترنيت حول (انتهاء الحرب الباردة وتأثيره على تحليل الصراعات المعاصرة) .
(٣٨) د. حسنين توفيق إبراهيم ، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، بيروت ، ١٩٩٢ كذلك ينظر :علي الطراح ، دورة المجتمع المدني والعنف السياسي في البلاد العربية ، صحيفة الشرق الأوسط ، العدد ٩٢١٢ ، الثلاثاء ٢٦ ذو الحجة ١٤٢٤ هـ ١٧ فبراير ٢٠٠٤ .
(٣٩) ان مفهوم السيادة قد عرفته الإمبراطوريات القديمة كإحدى خصائص المجتمع السياسي ، وان كان خالياً من صبغة قانونية فقد عرفه الرومان تحت اسم الاستقلال ، وبعد انحلال الإمبراطورية الرومانية ، اقترن مفهوم السيادة بالملك في تأمين سلطته العليا .
(٤٠) حول تأصيل فكرة السيادة ، انظر : محمد طه بدوي ، وليلى أمين مرسي : مقدمة إلى العلوم السياسية ، القاهرة ، الدار الجامعية ، ١٩٩٩ ، ص ١٠٤ وما بعدها .
(٤١) انظر : وليد الزبيدي ، مفهوم السيادة الوطنية للدولة في ضوء القانون الدولي وتحديات العولمة ، مجلة قضايا العولمة ، بغداد ، بيت الحكمة ، العدد ٢ ، كانون الثاني ، ٢٠٠٣ ، ص ١٧ .
(٤٢) نظام بركات وآخرون : مبادئ علم السياسة ،الأردن، دار الكرمل للنشر والتوزيع ، ١٩٨٤ ، ص ١٦٢ .
(٤٣) ورد مبدأ السيادة في (ف /١ ، م/٢) من ميثاق الأمم المتحدة وأعلنت جميع الدول تمسكها به وبضرورة احترامه .
(٤٤) أسامة المجذوب : المتغيرات الدولية ومستقبل مفهوم السيادة المطلقة ،مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٠٩ ، ١٩٩٢ ، ص ١١٦ .
(٤٥) علاء جبار احمد : الدول القطرية العربية بين العولمة والخيار القومي العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد، ٢٠٠٢، ص ٥٨ .
(٤٦) د. عبد الخالق عبد الله : العولمة السياسية وعولمة السياسة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨ .
(٤٧) محمد عابد الجابري : قضايا في الفكر المعاصر ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٥ .
(٤٨) محمد إبراهيم منصور : العولمة ومستقبل الدولة القطرية في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ،العدد ٢٨٢ ، آب ٢٠٠٢، ص ١٤٧.
(٤٩) د. ثامر كامل محمد : مصدر سبق ذكره ، ص ٣٤١ .
(٥٠) (٥٠) د. محمد تاج الدين الحسيني : النظام الدولي الجديد بين الوهم والواقع ، مجلة الوحدة ، ، الرباط ، المغرب ، المجلس القومي للثقافة العربية ، العدد ٩٠ ، آذار ١٩٩٢ ، ص ٧١ .
(٥١) اللواء عادل محمد سليمان : النظام الحربي العالمي الجديد ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٤٥ ، يوليو ٢٠٠١ ، ص ٢٢٧ .
(٥٢) Schwarz, URS: Confrontation and Inter Vention in the Modern World , New York , 1970 , P . 81 .
(٥٣) علاء الدين مكي خماس : استخدام القوة في القانون الدولي مع نظرة خاصة للإعلان القومي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية القانون والسياسة ، جامعة بغداد ، ١٩٨١ ، ص ١٤٤ .

(٥٤) هانز كوشلر : مفهوم التدخل الإنساني في إطار سياسات القوة الحديثة ، هل ان أحياء نظرية (الحرب العادلة) ينسجم مع أحكام القانون الدولي ، ترجمة : د. خضير احمد الدليمي ، مجلة دراسات سياسية ، بيت الحكمة ، بغداد ، العدد الثامن ، ٢٠٠٢ ، ص ١٥ .

(٥٥) د. رياض الصمد : العلاقات الدولية ي القرن العشرين ، الجزء الأول ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، السنة بلا ، ص ١٣٢ - ١٣٥ .

(٥٦) د. محمد تاج الدين الحسيني : النظام الدولي الجديد بين الوهم والواقع ، مجلة الوحدة ،الرباط ، المجلس القومي للثقافة العربية ، العدد ٩٠ ، آذار ١٩٩٢ ، ص ٦٩ .

(٥٧) Richard Falk: Question the UN Mandate in the Gulf, IFDA Dossier, April – June 1991, P 43.

(٥٨) إبراهيم أبراش : حدود النظام وأزمة الشرعية في النظام الدولي الجديد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٢ .

(٥٩) محمد السيد سليم : الوجود الأمريكي في أمريكا اللاتينية ، السياسة الدولية ، العدد ٦٧ ، يناير ١٩٨٢ ، ص ٦٩

(٦٠) أريك هوبسباوم : القرن الجديد ٢٠٠٢ ، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)

a. http : // www Zccf. org. ae/a , The Description . Asp

(٦١) Christopher, Toyners: International Law. Schraeder (ed) , Inter Vention in the 1980 US Foreagu Policy in the Third World , London : Boulder , Lynne Rienner Publishers , 1989 , P 198 .

(٦٢) هنري كيسنجر : هل تحتاج أمريكا الى سياسة خارجية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣٨ .

(٦٣) مايكل هاردت وانطونيو نيغري : الإمبراطورية ، ترجمة فاضل جتكر ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ٢٠٠٢ ، عرض : صحيفة البيان الإماراتية ، العدد ٢٣١ ، ٧ أكتوبر ٢٠٠٢ .

(٦٤) عبير بسيوني : التدخل الخارجي في الصراعات الداخلية ، حالة التدخل في العراق ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٣٠ ، أكتوبر ، ١٩٩٧ ، ص ٢٤٢ .

(٦٥) ذكر راديو كندا الدولي أن اللجنة يرأسها كارت ايفس وزير الخارجية الأسترالي السابق ومحمد سحنون مستشار أمين عام الأمم المتحدة لشئون أفريقيا وتبلغ ميزانية اللجنة مليوني و٥٠٠ ألف دولار وتؤمّن هذا المبلغ كندا بالإضافة إلى ثلاث جمعيات أمريكية.

(٦٦) دهام العزاوي : الديمقراطية الاثنية في ظل العولمة ، مقال منشور في الحوار المتمدن ، العدد ١٨٥٥ ، ١٥ / ٣ / ٢٠٠٧

(٦٧) د. علي اومليل : مواقف الفكر العربي من التغيرات الدولية : الديمقراطية والعولمة ، سلسلة دراسات عربية ، ط١ ، عمان – الأردن ، منتدى الفكر العربي ، ١٩٩٨ ، ص ٣٥ .

(٦٨) يوسف شرارة : مشكلات القرن الحادي والعشرون والعلاقات الدولية ، ط١، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ، السنة بلا ، ص ١٥٦ .

(٦٩) د. رياض عزيز هادي : العالم الثالث والديمقراطية التعددية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١ .

(70) فرانسيس فوكاياما : العالم المعاصر هدفهم ، مجلة النيروزويك الأمريكية ، الطبعة العربية ، ٢٥ ديسمبر ٢٠٠١ ، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)
Http://WWW.annabaa.org/nba

(٧١) صاموئيل هنتنغتون : صدام الحضارات صنع النظام العالمي ، بيروت ، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ، ١٩٩٠، ص ٣٠٩ .

(٧٢) د. رياض عزيز هادي : الديمقراطية بين العالمية والخصوصية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٦ .

(٧٣) ناصيف يوسف حتي : التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاساته على النظام الإقليمي العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٦ .
(٧٤) نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية ، (الانترنيت)
(٧٥) عدنان حافظ : العقلانية والديمقراطية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٥٤ ، نيسان ٢٠٠٠ ، ص ١٣١ .
(٧٦) د. احمد شكر الصبيحي : مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ، سلسلة أطروحات الدكتوراه (٣٧) ،ط١، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠١ ، ص ١٤٦ .
(٧٧) نعوم شومسكي : إعاقة الديمقراطية ، الولايات المتحدة والديمقراطية ، ط٢، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٨ ، ص ٢٨-٣١ .
(٧٨) برهان غليون : الديمقراطية العربية ، جذور الأزمة وأفاق النمو في كتاب : حول الخيار الديمقراطي ، دراسة نقدية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٦ .
(٧٩) نفس المصدر السابق ، ص ١١٦ .
(٨٠) انظر : مهاتير بن محمد : العولمة الاستحواذ على ثروات العالم، مجلة الحكمة ، بغداد ، العدد ٢٩ ، أيلول ٢٠٠٢ ، ص ٧٦-٧٧.
(٨١) مايكل هدسون : الديمقراطية الأميركية ، محاضرة القيت في مركز الدراسات العربية المعاصرة بجامعة جورج تاون بواشنطن صحيفة بابل العراقية : العدد (٣٤٢٢) في ١٠/ ٨ / ٢٠٠٢ .
(٨٢) انظر : الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .
(٨٣) د. ثامر كامل محمد : الدولة في الوطن العربي على أبواب الألفية الثالثة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٢٣ .
(٨٤) منار الشوربجي : حقوق الإنسان ، دعوة لخوض في التفاصيل ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١٧ ، ١٩٩٧ ، ص ٧٤
(٨٥) د. ياسين العيوطي : التحرك الدولي إزاء مذهب التدخل الإنساني (حالة جنوب العراق : ١٩٩١-١٩٩٢) ، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٩ ، تموز ١٩٩٧ ، ص ٥٩ .
(٨٦) فيلسوف ألماني حاول تأطير أفكار سلفه وخاصة (ايمانويل كانط) التي تبحث في الوازع الأخلاقي الكوني ، وإحلال السلام الدائم بين البشر والأمم ، ولكن من خلال اتجاهات العولمة السياسية الحديثة ، للمزيد انظر جريدة البيان الإماراتية بتأريخ ١٠ تموز ٢٠٠٢ .